جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الاقتصاد التطبيقي

بحث بعنوان :

تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وأثرها علي سعر الصرف في الفترة من 2000_2016م

The remittances of the Sudanese Employers Abroad and the Effect on the Exchange Rate During

(2000-2016)

بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في الاقتصاد التطبيقي

إعداد الطلاب :

عبد الله عمر عبد الله إدريس

محمد يحيي متر جابر

مصطفي إبراهيم مهدي إبراهيم

يوسف عبدالرحمن محمد هارون

إشراف :

د.احمد علي احمد

2017م

الإستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الملك الأية15

الإهداء

الهي لا يغيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك . .

ولا تطيب الجنة إلا برايتك ..

" "

الله جل جلاله

إلي من بلغ الرسالةوأدىالأمانة .. ونصح الأمة .. إلي نبي الرحمة ونور العلمين ..

"سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم"

إلي من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلي من علمني العطاء بدون انتظار .. من احمل اسمه بكل افتخار

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار.. ستبقى كلماتك نجوم نهتدي بها اليوم وفي الغد إليالأبد ..

"والدي العزيز "

إلي ملاكي في الحياة .. إلي معنى الحب.. إلي معنى الحنان التفاني .. إلي بسمة الحياة وسر الوجود ..

"أمي الحبيبة "

الشكر والتقدير

الشكر لله الذي أعاننا على انجاز هذا العمل

رأيت العلم صاحبه كريم ولو ولدته أبا لئام

فلا يزال يرفعه إلى أن يعظم قدره القوم الكرام

فيظل يتبعونه في كل ملة كراعي ألضأن تتبعه السوام

الشكر موصول لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلة في كلية الدراسات التجارية أسمى آيات الشكر والتقدير إلى :**الدكتور/أحمد علي أحمد**الذي كان محفزاً ومرشداً فساهمت توجيهاته وآرائه في خروج البحث بهذه الصورة . وكذلك باقات الشكر تمتد لتشمل (علي أحمد الأمين)

وكذلك الشكر موصول إلى أدارة جهاز تنظيم السودانيين العاملين بالخارج وكذلك الشكر موصول لإدارة بنك السودان متمثلة في أسرة المكتبة .

نقول لهم : شكراً جزيلا رقيقاً طيباً بقدر روعتكم ومكانتكم وعطائكم

المستخلص :

تتمثل مشكلة البحث في ضعف إجراء التحويلات لأموال السودانيين العاملين بالخارج عن طريق المؤسسات الرسمية للدولة يؤثر سلباً على قيمة الجنيه السوداني ،وقد قام البحث على عدة فروض أهمها:

_وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الجنيه السوداني وقيمة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ،وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها :

_يهدف هذا البحث إلى معرفة اثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على سعر صرف الجنيه السوداني ،والتعرف على كل وسائل جذب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج .

_تساعد تحويلات السودانيين العاملين في الخارج في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ،وتخفيض العجز في الحساب الجاري ،وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

_تساعد التحويلات في توفير النقد الأجنبي والمساعدة على الاستيراد والالتزامات الخارجية .

_ اتبع هذا البحث المنهج التحليلي والوصفي الذي يتناول اثر تحويلات السودانيين العاملين في الخارج على سعر صرف الجنيه السوداني ، بالإضافة للمنهج الإحصائي القياسي في تحليل البيانات والوصول إلى النتائج .

_وكانت أهم نتائج البحث : تساعد تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في توفير النقد الأجنبي ،وذلك يساعد على دفع قيمة الواردات وبقية الالتزامات الخارجية .وأيضا تعمل تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

_وكانت أهم توصيات البحث :

المحافظة علي استقرار سعر صرف جنيه السوداني وتخفيض الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي وذلك لتشجيع التحويل عبر القنوات الرسمية .وأيضا إعطاء السودانيين العاملين بالخارج الذين يقومون بتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية حوافز تشجيعية سواء جمركية أو ضريبية.

ABSTRACT

The problem of the study is represented in the procedures of the remittances of the Sudanese employers working Arabia through the official institutions of the state is negatively affected on the value of the Sudanese pound,

The study was built on several hypotheses top of them:

* There is an inverse relation between the Sudanese pound exchange rate and the value of theremittances of the Sudanese employers working in the Kingdom of Saudi Arabia.

*There is a positive relation between the investment and the exchange rate and a positive relation between the GDP and the exchange rate.

* The study aims to uncover the effect of the remittances of the Sudanese employers working in the Kingdom of Saudi Arabia on the Sudanese pound exchange , and to uncover the whole means of attracting the remittances of the Sudanese employers working in the Saudi Arabia.

*The remittances of the Sudanese employers working in the Kingdom of Saudi Arabia help in the balance of the payments deficits.

* The researcher used the analytic descriptive methods that tackled the remittances of the Sudanese employers working in the Saudi Arabia on the Sudanese pound exchange rate , besides the standard statistic method in analyzing data and to reach results.

The most important results of the study:

The remittances of the Sudanese employers working abroad helps in providing the foreign exchange, the matter that helps pushing the imports values and the remain of the abroad commitments, in addition to that the Sudanese remittances abroad work to reduce the deficit in the payments balance.

The most important recommendations:

To maintain the stability of the Sudanese pound exchange rate, to reduce the difference between the official and the parallel exchange rate, to encourage the transfer through the official channels , to give the Sudanese expatriates who transfer their savings through the official channels an encourage incentive , either taxation or customs.

قائمة المحتويات :

عنوان الموضوعات	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص الدراسة	د
فهرست الموضوعات	ه
فهرست الجداول	و
الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة	
المقدمة	1
أهمية الدراسة	2
مشكلة الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
فروض الدراسة	3
مصادر جمع المعلومات	3
منهجية الدراسة	3
حدود الدراسة	3
هيكل الدراسة	4
الدراسات السابقة	5

الفصل الثاني **الإطار النظري**	
المبحث الأول : مفهوم الهجرة والاغتراب	**8**
المبحث الثاني : مفهوم سعر الصرف	**16**
الفصل الثالث : **الاقتصاد السوداني وأسباب هجرة السودانيين**	
المبحث الأول : خلفية عن الاقتصاد السوداني	**26**
المبحث الثاني : أسباب هجرة السودانيين إلي الخارج	**34**
المبحث الثالث : أسباب هجرة السودانيين إلي المملكة العربية السعودية و ملامح عن الاقتصاد السعودي	**39**
الفصل الرابع : **تحويلات المغتربين السودانيين في دعم الاقتصاد السوداني**	
المبحث الأول : تحويلات المغتربين	**45**
المبحث الثاني : اثر تحويلات السودانيين العاملين في خارج علي الاقتصاد السوداني والاستثمار	**55**
المبحث الثالث : الدراسة التحليلية	**58**

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(3_1)	سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي	25
(3_2)	اكبر أربعة بلدان مرسلة للتحويلات من البلدان العربية مرتفعة الدخل	52
(3_3)	تدفقات الموارد للسودان	58
(4_1)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج	61
(4_2)	معامل الانحدار الخطي المتعدد	68

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
أ	الشكل البياني لتحويلات المغتربين السودانيين	63
ب	الشكل البياني لسعر الصرف	64
ج	الشكل البياني لاستثمار	65
د	الشكل البياني للناتج الإجمالي المحلي	66

الفصل الأول

الإطار المنـهجي للدراسة

مقدمة:

تعتبر تحويلات السودانيين العاملين في الخارج من أهم مصادر إيرادات العملات الأجنبية، وذلك نسبة في مساهمتها في تحسين موقف ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزان الجاري، وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في الدول النامية التي تواجه نقص في الموارد والنقد الأجنبي. وأيضاً تساهم تحويلات السودانيين العاملين في الخارج في تخفيض مستوى الفقر والبطالة بتوفير فرص العمل، وإيجاد مصادر الدخل الاستهلاكي والإنتاجي، وزيادة التكوين الرأسمالي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وترجع الهجرة الخارجية إلى سبعينات القرن الماضي، حيث بدأت أعداد كبيرة من السودانيين السفر إلى الدول العربية خاصة النفطية منها، وبعد تضاعف أسعار النفط أو أخر عام 1973م وزيادة إيرادات تلك الدول وتوفير فرص عمل جديدة كان للسودانيين نصيباً وافرا من تلك الفرص، بلغت هجرة العاملين السودانيين مداها في أواخر ثمانينات القرن الماضي، ومن ثم بدأت تتناقص بعد تداعيات حرب الخليج وارتفعت مره أخرى بعد عام 1995م. تراجعت الأهمية النسبية لتحويلات السودانيين العاملين في المملكة العربية السعودية بعد اكتشاف وتصدير البترول في عام 1999م، حيث في المركز الثالث من قائمة وصادر النقد الأجنبي للبلاد بعد كل من البترول وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، ولا شك أن تحويلات المغتربين تحويلات جارية تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد وأسرهم) في دولهم الأصل، حيث يختص سنوياً قائمة بتحويلات العاملين بالخارج في موازنة نهاية العام وفي بعض الأحيان تكون شهرية، ولها أثر في استقرار سعر الصرف.

أهمية الدراسة:

1/ الأهمية العلمية:

تعتبر هذه الدراسة إضافة حقيقية للمؤسسات العلمية والأكاديمية وذلك لقلة الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع بالإضافة إلى ملء الفجوة التي أغلقتها الدراسات السابقة.

2/ الأهمية العملية:

تبرز هذه الأهمية من خلال النتائج العملية التي تتوصل إليها الدراسة والتي تعتبر دليل للباحث في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما هو اثر تحويلات المغتربين على سعر الصرف الرسمي والموازي

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تحويلات السودانيين العاملين في المملكة العربية السعودية على سعر صرف الجنيه السوداني، وأيضاً دور سياسة بنك السودان المركزي في تحقيق استقرار سعر صرف الجنيه السوداني مقارنة بالريال السعودي.

وأيضاً التعرف على كل وسائل جذب تحويلات السودانيين العاملين في المملكة العربية السعودية.

فروض الدراسة:

يقوم البحث على عدة فروض هي:

1/ هنالك علاقة عكسية بين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وسعر الصرف

مصادر المعلومات:

1/ المصادر الأولية:

المقابلات الشخصية، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين في الخارج.

2/ المصادر الثانوية:

الكتب والدراسات السابقة والتقارير السنوية والمؤسسات المعنية بالأمر.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التحليلي والوصفي بالإضافة للمنهج الإحصائي القياسي.

حدود الدراسة:

الحدودالزمنية: الفترة من (2000–2016)م.

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

هيكل الدراسة:

يتكون هيكل الدراسة من أربعة فصول :-

الفصل الأول : ويتضمن الإطار المنهجي (الخطة والدراسات السابقة) ، **الفصل الثاني** : يشمل الإطار النظري ويتكون من مبحثين ، المبحث الأول مفهوم الهجرة والاغتراب ، والمبحث الثاني مفهوم سعر الصرف **الفصل الثالث :** ويتكون من ثلاث مباحث ، المبحث الأول خلفية عن الاقتصاد السوداني ، المبحث الثاني ، أسباب هجرة السودانيين إلي الخارج وتحويلات المغتربين ، المبحث الثالث ، اثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي سعر الصرف الجنيه السوداني ، **الفصل الرابع** ويتضمن الدراسة التحليلية ، اختبار الفرضيات ، الخاتمة ، النتائج والتوصيات ، الملاحق

الدراسات السابقة:

1/ دراسة بنك السودان الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بعنوان: (أثر انخفاض الدخول في دول المهجر على المغتربين وبعض جوانب الاقتصاد السوداني) فبراير 1999م.

جاءت أهمية الدراسة من زيادة الهجرة في السنين الأخيرة إلى الدول العربية وخاصة النفطية منها.

تهدف الدراسة إلى توضيح الأثر في انخفاض الدخول في دول المهجر على المغتربين مما يعمل على خفض جوانب الاقتصاد في الدولة (من ميزان المدفوعات والميزان التجاري والسوق الموازي) وغيرها.

توصلت الدراسة إلى انخفاض في أسعار النفط في الدول المضيفة يؤثر سلباً على دخول المغتربين وانخفاض مدخرات المغتربين السودانيين، والتعديلات المستمرة في سياسات النقد الأجنبي أثرت سلباً في جذب التحويلات وضعف مساهمة تحويلات السودانيين العاملين في الخارج مقارنة بالنتاج المحلي.

2/ دراسة خالدة عبده محمد علي بعنوان:(أثر تحويلات السودانيين العاملين في الخارج على الاقتصاد القومي) نوفمبر 2000م.

تنبع أهمية الدراسة من أن تحويلات المغتربين تمثل مصدراً مهماً من مصادر النقد الأجنبي في البلاد وتمثل أحد العناصر الدائمة لموقف الميزان الخارجي، إلا أن مصدر هذه التحويلات (أي العنصر البشري) يعاني من العديد من المشاكل.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى أهمية تحويلات السودانيين العاملين في الخارج على الاقتصاد السوداني (ميزان المدفوعات وسعر الصرف والميزان التجاري) وغيرها، ومدى أهمية الاستفادة من هذه التحويلات في سياسات الدولة.

توصلت الدراسة إلى أن أهم مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية التي تساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات، وزيادة نمو الناتج المحلي، والعمل على تخفيض معدلات البطالة، وتوفير فرص العمل.

3/ دراسة محمد جبريل أحمد بعنوان: (تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها على الاقتصاد السوداني) 2005م.

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه وذلك للمغتربين دور كبير في النقد الأجنبي للبلاد وذلك عن طريق الإيرادات المفروضة عليهم من قبل الدولة، ومن تحويلاتهم الخاصة إلى دول الاستقبال.

تهدف الدراسة إلى معرفة أحوال السودانيين المهاجرين إلى الخارج من حيث التطور في أعدادهم واتجاهاتهم، بحسب دول الاستقبال والتعرف على مدى مساهمة تحويلاتهم في توفير التمويل بالنقد الأجنبي ودراسة أثر تحويلات السودانيين العاملين في الخارج على الاقتصاد السوداني.

توصلت الدراسة إلى أن تحويلات العاملين في الخارج أحد مصادر النقد الأجنبي ولها اثر إيجابي على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، والعمل على تخفيض الفقر وحدته، حيث أغلب المغتربين السودانيين يتجهون نحو البلدان العربية النفطية والتي تساعد على استقرار وتركيز سعر الصرف.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة مع دراسة محمد جبريل أحمد الذي ركز على أهمية تحويلات المغتربين على الاقتصاد ككل أما هذه الدراسة تركز على أهمية تحويلات المغتربين في الخارج وأثرها على سعر صرف الجنيه السوداني، وكذلك تناولت دراسة أحوال المغتربين في الخارج، من حيث التطور في أعدادهم واتجاهاتهم حسب الدول أما دراستنا تناولت دور التحويلات في دعم الاقتصاد السوداني (سعر الصرف – التنمية الاقتصادية – الناتج المحلي الإجمالي – الاستثمار) والتعرف على مساهمة تحويلات السودانيين العاملين في الخارج على الاقتصاد ومعرفة حجم التحويلات وكيفية الاستفادة منها ومعرفة سياسة بنك السودان المركزي اتجاه التحويلات والحوافز التشجيعية.

كذلك اختلفت هذه الدراسة مع دراسة خالدة عبده محمد علي، والتي ركزت على أهمية تحويلات المغتربين على الاقتصاد القومي (ميزان المدفوعات –الميزان التجاري) ومدى الاستفادة من التحويلات في سياسة الدولة.

كل الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع لم تركز على أهمية تحويلات المغتربين على سعر الصرف ومعرفة العلاقة بينهما في الفترة التي تناولتها وتأتي هذه الدراسة لسد الفجوات التي تركتها البحوث السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول :

مفهوم الهجرة والاغتراب :

مقدمة:

أصبحت ظاهرة الهجرة من الظواهر التي تثير العديد من التساؤلات ليس فقط على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى العالمي، ولقد جذبت هذه الظاهرة أنظار العديد من العلماء والباحثين منذ فترة طويلة وخاصة في الفترة التي تلت الثورة الصناعية، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وقد أدركت الكثير من الدول أهمية الفرد البشرى ودوره في التنمية والتغيير الاقتصاديوالاجتماعي، وأن استغلال الموارد الطبيعية يتطلب قوة بشرية وقوة مادية، وأن حجم السكان وتركيبهم النوعي يحدد مدى الاستفادة الحقيقية الممكنة من المواد المتاحة للعنصر البشري أهم عناصر الإنتاج وأساسه كما يصبح العامل الحقيقي الذي يحدد مدى التقدم أو التخلف الذي يحق قهلأي شعب من الشعوب.

يرى بول هورتون أن المهاجرين من دولة إلى أخرى يعتبرون من أهم وسائل التنمية في البلاد التي نزحوا إليها، وقد وجدت هذه الظاهرة الاهتمام الكبير على المستوى العالمي والعربي من خلال اهتمام الحكومات والهيئات الدولية التي تعني بقضية الهجرة فقد عقدت تحت رعاية هيئة اليونسكو في هافانا بكوبا في أبريل عام 1956م مؤتمر أشترك فيه ممثلون للدول المصدرة والمستقبلة لهذه الظاهرة، كما شاركت فيها وكالات دولية لها علاقات بشؤون المهاجرين ومنظمات دولية اقتصاديةواجتماعية، ظهرت هذه القضية بإلحاح في جداول أعمال هيئة الأمم المتحدة فقد أصدرت الجمعية العامة في عام 1967م القرار رقم (2320) حيث سعت مجموعة من الدول النامية التي كانت تعاني من مشكلات الهجرة ببحثها العلمي والرسمي، توصلت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الأمريكي في أن متوسط الوفر في نفقات التعليم والتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لهجرة كفاءات الدول النامية إليها، يبلغ

حوالي بليون دولار سنوياً وذلك في أوائل السبعينات، وأقرت اللجنة أن هذه العملية تكاد تكون صورة عكسية للمعونة الأجنبية بالمعنى التقليدي، فهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تغير من سياستها من مفهوم الهجرة إليها، فغيرت النظام الذي كانت تنتهجه بالنسبة للوافدين وهو نظام (الكوتا) فوضعت في عام 1968م نظاماً جديداً لا يسمح بالهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا لذوي الخبرة والكفاءات التي تحتاجها أمريكا، وقد وضعت العديد من الدول قيوداً لتنظيم حركة الهجرة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وسويسرا، وفي استراليا وضعت قيوداً سياسية جديدة تهتم أساساً باختيار أصل المهاجر وعمره وقدرته الجسمانية والفكرية.

أما من مظاهر الاهتمام بقضية الهجرة على الصعيد العربي فقد عقد مؤتمر وزراء العمل العربي في عام 1956م وضح فيه قضية الهجرة العربية إلى البلاد العربية وضرورة الحد، منها وتشجيع تنقل الأيدي العاملة العربية في ديسمبر 1969م بمناقشة الهجرة غير العربية كذلك الهجرة من البلاد العربية.[1]

[1] عبد الرحمن الطيب أيوبية، هجرة العقول والكفاءات وأثرها على التنمية في السودان، دار المصورات للنشر،ص: 20

مفهوم الهجرة والاغتراب :

جاءت كلمة (الهجرة) في اللغة العربية من هجرة يهجر هجرانا.

يدل أحدهما على أن كل منهما قطعة من الآخر في الأول الهجرة ضد الوصل وكذلك هاجر القوم من دار وإلى أخرى والصفة هي تهاجر والجمع هو (مهاجرون).

اصطلاحا:

تعرف الهجرة على إنها تنقل أفراد من الناس من بلد إلى بلد آخر للبحث عن الكسب والعيش أو للبحث عن أعمال يدوية أو خدمات عقلية يؤدونها وأن يعيشوا فيه مدة محددة.

ويعرف قسم الشؤون الاقتصاديةوالاجتماعية بالأمم المتحدة الهجرة بأنها شكل من أشكال تنقل السكان من أرض تدعى المكان الأصلي إلى المكان المقصود ويتبع ذلك تغيير في محل الإقامة.

كما تعرف بأنها حركة الموارد البشرية الأكفاء وغيرهمباتجاه الحدود الإقليمية التي تعرف بالمعابر التي هي المجال الذي يفتح الأبواب في هذه الحدود.[1]

تصنف الهجرة إلى نوعين:

أولاً: الهجرة الاختيارية: هي التي تتم بالمبادرة الفردية عادة والرغبة في الانتقال إلى وطن جديد من أجل الأفضل.

ثانياً: الهجرة الإجبارية: (التهجير) هي التي تتم بواسطة قوة خارجية تفرض على إدارة الأفراد أو الجماعات وتنشط في فترة الحروب.

[1] عبد الرحمن الطيب أيوبية، المرجع السابق، ص: 25-26

كما يمكن تصنيف الهجرة إلى نمطين:

1/ الهجرة الدائمة:

هي التي يهاجر فيها الفرد أو الجماعة إلى الوطن الجديد دون عودة وهي الهجرة الأكثر خطورة.

2/ الهجرة المؤقتة:

حيث يهاجر فيها الفرد أوالجماعة إلى وطن جديد بنية التحصيل العلمي أو تحسين الوضع المعيشي أو لأسباب سياسية ولكن يعود إلى وطنه الأصلي نهاية المطاف وهذا النوع من الهجرات لا يشكل خطورة.[1]

3/ الهجرة الجماعية والفردية:

الفرق بينهم هو أن الهجرة الفردية حتى ولو كانت هجرة بإعداد كبيرة إلا أنها تعتمد على القرار الفردي ولا ترتبط بأهداف قومية أو عنصرية أو غيرها.

أما الهجرة الجماعية فهي هجرة جماعات وهي عادة ترتبط بجماعات تشترك معاً في أصل واحد وتواجه ظروفاً اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية، هذا وقد تتحول الهجرة الفردية إلى هجرة جماعية، فقد كانت مهمة بعض المهاجرين هي قيادة القاطرة التي يتبعها غيرهم وهنا يتحول العدد الصغير إلى نهر متدفق وبالتالي تحولت الهجرة من سلوك فردي إلى سلوك جماعي ونمط يتبعه الناس.

4/ الهجرة الأولية والهجرة الثانوية:

يقصد بالهجرة الأولية هجرة السكان إلى مناطق غير مأهولة بالسكان من قبل فبينما يقصد بالهجرة الثانوية الهجرة إلى مناطق مأهولة بالسكان والاحتكاك مع السكان الأصليين فيهذه المناطق وما ترتب على ذلك من عمليات جماعية مختلفة، أي أن الهجرة الأولية تعني توطن السكان في جهات غير مأهولة بالسكان، أما الهجرة الثانوية تعني التوطن والإقامة بين المواطنين الأصليين والتوافق والاندماج معهم وقد

[1] عبد الرحمن الطيب أيوبية، المرجع السابق، ص: 29

يتميز هذا الشكل الأخير بشيء من الضعف وذلك عند محاولة إفساح مجال للسكان القادمين الجدد حتى ولو على حساب السكان الأصليين.

5/ الهجرة المباشرة وغير المباشرة:

الفرق بين الهجرة المباشرة وغير المباشرة أو التدريجية فنجد أن الشكل الأول هو الهجرة التي تحدث رأسياً إلى المجتمع، أو بمعنى أدق مباشرة إلى مكان الهجرة، إذ يعد المهاجرون الذين تجذبهم فرص الحياة في هذا المجتمع أو وجود فرص للعمل والاستثمار أي أن الهجرة تتم مباشرة إلى المجتمع المهاجر إليه، أما الشكل الثاني للهجرة لا يتم مباشرة إلى المجتمع مكان الهجرة إنما يتم بالتدريج بمعنى أن تكون الهجرة من البوادي إلى أوربا ثم بعد ذلك إلى المدن أو أن تكون الهجرة إلى المدن ثم يتضح للمهاجرين أن هناك فرص أفضل في مدن قريبة أو بعيدة يهاجرون إليها.[1]

6/ هجرة الاقتصاديون:

هي هجرة الأشخاص الذين نالوا تعليماً تخصصياً يجعل من السهولة التحرك لهذه الخبرات من بلد إلى أخر ويشمل العاملين في المؤسسات المتعددة الجنسيات.

نظريات الهجرة:[2]

إن النظرية هي مجموعة من القضايا تتوافر فيها الشروط التالية:

1/ يجب أن تكون المفاهيم التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.

2/ يجب أن تنسق القضايا مع بعضها البعض.

3/ أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقااستنباطيا.

[1] عبد الرحمن الطيب أيوبية، المرجع السابق، ص: 32-33
[2] عبد الرحمن الطيب أيوبية، المرجع سابق، ص: 35-36

4/ أن تكون هذه القضايا خصبة ومثمرة تستكشف الطريقة للملاحظات إلى ابعد مدى وتعميمات تسمى المعرفة.

ويستدل من هذا التعريف السابق بمعنى أن بناء النظرية تعتمد على مجموعة من العناصر مثل المفاهيم والتعميمات والفروض التي ترتبط ويعتمد بعضها على البعض الأخر.

وفيما يتعلق بظاهرة الهجرة نجد أن هنالك بعض المفاهيم النظرية التي تساعدنا على تحرير وتفسير هذه الظاهرة منها (السن، الجنس، الإقامة في الريف أو الحضر، الدخل، الحالة الاجتماعية، المهنة، الدين والموطن الأصلي).

سوف نتعرض لأهم النظريات والقوانين التي تناولت جانب أو أكثر في موضوع الهجرة .

أولاً: قوانين الهجرة عند رافنتشاين:

كان الاتجاه السائد قبل هذه القوانين أن عملية الهجرة لا تخضع في حجمها أو اتجاهها إلى أي قوانين اجتماعية ونجد ذلك في دراسة فار Farr. الذي يرى أن محل الميلاد لقوانين الهجرة التي أشار في نهايتها إلى أن الهجرة لا تحكمها أي قوانين اجتماعية محددة نتيجة لهذه الدراسة السابقة، قام رافنتشاينبدراسة إحصائية محددة النطاق في بريطانيا عام 1985م وعرض نتائج هذه الدراسة في مقال بعنوان قوانين الهجرة. كما قام بدراسة إحصائية وأسعه النطاق متخذاً أدلة أخرى من أكثر من 20 دولةوذلك بعد أن وجد تأثيرالإيرادات الأولى وأعطى عنواناً بمقاله الثاني (مبادئ الهجرة)، والذي نجد فيه مجموعة قوانين الهجرة وانتبه إلى ضرورة استعمال كلمة مبدأ Principle بدلاً عن كلمة قانوناً التي أستعملها أولاً وفي هذين المقالين لرافنتشاين وهي 7 قوانين للهجرة وسماها المهاجرين ومن بين تلك القوانين التي وضعها كما يلي:

1/ التكنولوجيا والهجرة:

تزداد معدلاتها كلما تعددت وسائل المواصلات وتطور الصناعة وازدياد وسائل النقلوازدهار الصناعة والتجارة هي من الأمور التي تعمل على زيادة الهجرة.

2المنابع والمتابع العكسية:

إن تدفق الهجرة في اتجاه محدد يؤدي إلى خلق تيار أخر مساوي له في الحجم ومعاكس له في الاتجاه.

3/ مساهمات الهجرة:

يهاجر غالبية المهاجرين إلى مناطق قريبة من موطنهم الأصل أي أن معظم المهاجرون يهاجرون إلى مناطق تبعد عن موطنهم الأصل بمسافات قصيرة وكلما بعدت المسافة قل المهاجرون وبعض المهاجرون يذهبون إلي مسافات بعيدة لاختيار أفضل المراكز التجارية والصناعية.

ثانياً: نظرية زيف Ziph:

هو من تأثر بكتابات رافنتشاين حيث قدم نظريته التي تقوم على أن هناك تجاوب بين سكان منطقتين وأن كبار المهاجرين من منطقة معينة إلى منطقة أخري وتختلف شدته في المنطقة الثانية عن المنطقةالأولى، وكذلك أن عدد الراغبين في الهجرة من المكان الأصل متناسبة طردياً مع عدد سكانه وأن عدد وظائف العمل في مناطق المهجر متناسبة أيضاً مع سكانها.

ثالثاً: نظرية فيبر fiber :

أضاف فيبر في كتابة حركة نمو المدن في القرن التاسع عشر بعض التعديلات على نظرية رافنتشاين التي أسماها القوانين وتركزت نظريته في:

1/ يكون تيار الهجرة غالباً نحو المدينة ويتناسب حجم الهجرة تناسباً عكسياً مع مسافة الهجرة بين منطقتين الطرد والجذب.

2/ مدة الهجرة تطول أو تقصر تبعاً لأهمية منطقة الجذب.

3/ معدل الهجرةوحجمها يتناسب تناسباً طردياً مع أهمية منطقة الجذب وتناسباً عكسياً مع أهمية منطقة الطرد وقد ظلت هذه النظرية موضع التأييد من قبل المغتربين الأمريكيين بالرغم من التغيير الذي أعترى الحياة الأمريكية منذ أن نادي لها فيبر.[1]

[1] عبد الرحمن الطيب أيوبية، المرجع السابق، ص : 37 _38

المبحث الثاني:مفهوم سعر الصرف:

تعريف سعر الصرف:

يمكن النظر إلى سعر الصرف من أحدى زاويتين،من زاوية أولى يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد من الوحدات الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملية الأجنبية، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

في مقابل ما يقوم به المقيمون من تصدير السلع واستيراد رؤوس الأموال ينساب الصرف الأجنبي إلى الداخل (عرض الصرف الأجنبي) حيث يستخدمونه في الحصول على السلع والخدمات التي يرغبون فيها من الخارج (الطلب على الصرف الأجنبي) هذا التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه هو ما يعرف اصطلاحا باسم سوق الصرف الأجنبي.

سوق الصرف الأجنبي إذا هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية وفي سوق الصرف الأجنبي شأنه في ذلك شأن أي سوق أخر يتكون سعر الصرف بين العملات المتبادلة فيه وهي العملات الأجنبية حيث أطلق عليها من قبل أسم سعر الصرف.[1]

[1] سامي عفيفي حاتم ، الاقتصاد الدولي،الدار المصرية اللبنانية ،عام 2000م ص: 161_163

خصائص سوق الصرف الأجنبي:

1/ تجانس العملة الأجنبية بطريقة لا يمكن على أساسها للتفرقة بين دولار أمريكيوأخر لأسباب معينة أو موضوعية بحجم الوحدات النقدية لها نفس قوة الإجراء القانونية كما إنها تتمثل في الوزن في حالة النقود المعدنية، ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.

2/ تتكفل عمليات التحكيم أو المرابحة بالقضاء على ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي مهما كان بعدها الجغرافي عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد انخفاض في سعرها، وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل ارتفاعا في سعرها فيرتفع سعر الصرف في السوق الأول وينخفض في السوق الثاني إلى أن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة.[1]

الطلب على الصرف الأجنبي:

يمثل جدول الطلب على الصرف الأجنبي كل العوامل التي ينتج منها الطلب على الدولار الأمريكي وبعبارة أخرى فإن الطلب على الصرف الأجنبي ينشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات. ومن هنا يمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي على الوجه التالي:

1/ واردات السلع أو الواردات المنظورة.

2/ واردات الخدمات أو الواردات غير المنظورة.

3/ التحويلات للخارج.

4/ الصادرات ورؤوس الأموال.

[1] سامي عفيفي حاتم، الاقتصاد المرجع السابق، ص: 164

5/ واردات الذهب.

عرض الصرف الأجنبي:

عرضنا فيما سبق بمصادر الطلب على الصرف الأجنبي، وعلينا الآن أن نذكر مصادر عرض الصرف الأجنبي ونبدأ أولاً بذكر مصادر عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة الوطنية) وهي كافة البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

1/الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة.

2/ الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة.

3/ التحويلات الداخلة.

4/ واردات رؤوس الأموال.

5/ صادرات الذهب.

أنواع سوق الصرف الأجنبي:

1/ أسواق الصرف الحاضرة:

وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضر.

2/ أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة وهي التي يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً للسعر الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسلم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.[1]

ولتوضح الفرق بين أسعار الصرف الحاضرة وأسعار الصرف الآجلة لنفترض أن أحد الأشخاص قد باع الريال السعوديلشخص أخر مقابل الجنيه السوداني طبقا لسعر الصرف الحاضر، بمعنى ذلك أن البائع

[1] د. سامي عفيفي، المرجع السابق، ص: 169_175

والمشتري يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال. أما إذا تم الاتفاق على أن يتم التعامل على أساس أسعار الصرف الآجل فإن معنى ذلك أن يشتري شخص من شخص آخر كمية من الريالات السعودية على أن يكون التسليم في فترة لاحقة. وكلما طال أجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف الآجل ويرجع ذلك إلى احتمالات توقع انخفاض كمية العملة الأجنبية في المستقبل مما يؤدي إلى إجراء خصم على السعر الحالي بين العملتين الأجنبية والوطنية. أما إذا حدث توقع البائع والمشتري ارتفاع قيمة العملة الأجنبية بالنسبة لقيمة العملة الوطنية في المستقبل فإنه يتم في هذه الحالة إضافة علاوة إلى السعر الحالي.

وبصفة عامة يمكن التعرف على ثلاث أنواع من المعاملات التي يتم في أسوقالصرف الآجلة أو المستقبلية على النحو التالي:

أ/ المضاربة:

فلو فرض وتوقع المتعاملون في سوق الصرف الآجل أن سعر أحدى العملات سيرتفع في المستقبل، فإنه في هذه الحالة سيتجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد أرتفع، وبالعكس إذا تصور المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي أن سعر العملات سينخفض في المستقبل فإنهم يلجئون إلى بيع هذه العملة الآن وشراءها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين، لذلك فإن المضاربة في سوق الصرف الأجنبي تتخذ نفسها موقفاً محدداً أو مكشوفاً بالنسبة للتقلبات المضارب عليها في المستقبل كما أنه على علم بما يحتويه هذا الموقف من مخاطر بالنسبة لتقلب أسعارها الحالية، بما أن المضاربة على ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية تحمل نوعين من الأعباء المالية:

الأول: يتمثل في مخاطر المضاربة نفسها، فقد بتحقق توقعاته في ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وقد لا يتحقق.

الثاني: هي سعر الفائدة التي كان يستطيع المضارب في الحالة الأولى (ارتفاع قيمة العملة) الحصول عليها ولو أنه أحتفظ بأمواله بعملته الأصلية في أحد البنوك أو الفائدة التي سيتضرر المضارب في الحالة الثانية (انخفاض قيمة العملة)التي دفعها للبنك نظير الإشراف عليها.

أما عن الربح الذي يتوقعه المضارب على قيمة العملة فإنه يتوقف على مقدار صحة توقعاته بالمقارنة بالتوقعات العامة بالسوق. لذلك يقال دائماً أن المضارب الذي يتخذ نفسه موقعاً أكثر تفاؤلاً عن توقعات السوق بالنسبة لمستقبل سعر عملة معينة أنه مضارب على الصعود، أما المضارب الذي يتخذ نفسه موقفاً أكثر تشاؤماً لمستقبل سعر عملة بالمقارنة بتوقعات السوق فيطلق عليه مضارب على الهبوط.

ب/ التحكيم أو المراجحة:

يقصد بعمليات التحكيم أو المراجحة في عمليات أسواق الصرف الآجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفائض المصرفي في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفض السعر وبيعها في السوق المرتفع السعر، فإذا كان سعر صرف الريال في سوق الصرف بالسودان 50 قرشاً وكان سعر الجنيه السوداني في سوق صرف بلندن يعادل جنيهاً إسترلينيا واحداً وكان سعر صرف الجنيه الإسترليني في السعودية هو 2.5 ريالاً سعودياً فإن معنى ذلك انه في الإمكان تحويل 2 ريال إلى جنيه سوداني واحد في سوق الخرطوم، وتحويل هذا الجنيه السوداني إلى جنيه إسترليني في سوق لندن ثم تحويل الجنيه الإسترليني إلى 2.5 دولار في سوق السعودية وكان مبلغ 2 ريال الذي بدأت له العملية يتمكن من الحصول على 2.5 ريال من خلال عمليات تحويل متتالية في أسواق الصرف المختلفة فإن هذه العمليات يطلق عليها أسم التحكيم أو المراجحة. وكما سبقت الإشارة من قبل فإن هذه العمليات تكفل تحقيق أسواق الصرف المتكاملة التي يسودها سعر واحد للصرف في جميع أسعار الصرف المختلفة مهما كان بعدها الجغرافي من هنا يمكن القول أن عمليات التحكيم أو المراجحة على عكس المضاربة تهدف إلى الاستفادة من التفاوت القائم بين أسعار صرف العملات في أسعار الصرف المختلفة مما يؤدي في النهاية إلى القضاء على هذا التفاوت وسيادة سعر واحد للعملةالأجنبية بين هذه الأسواقالمختلفة. أما عمليات المضاربة فتسعى إلى الاستفادة من اختلاف

متوقع في قيمة العملة داخل سوق واحد للصرف ولكن مع اختلاف في الوقت وفي ضوء ذلك يمكن حصر الاختلاف بين عمليات المضاربة وعمليات التحكيم أو المراجحة في ثلاثة نقاط جوهرية على النحو التالي:[1]

- **الوقت:** فبينما يحاول المحكم أو المراجحالاستفادة من الاختلافالقائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في وقت واحد فإنه نجد أن المضاربة تحصر نشاطها في سوق واحد ولكن مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضر والسوق الآجل.
- **درجة التأكيد:** يقوم المحكم أو المراجح لعمليات بيع وشراء على أساس سعر معني ومحدد في أسواق الصرف المختلفة. أما المضارب فإنه يتوقع اتجاه معين لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توجهاته في هذا المجال.
- **تعدد الأسواق:** تقضي عمليات التحكيم أو المراجحة التعامل في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة فيمكن أن تتم في سوق واحد للصرف.

ج/ التحكيم في سعر الفائدة:

تتم عمليات التحكيم أو المراجحة في سعر الفائدة في حالة إخلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة.

نظم الصرف المختلفة:

ويمكن أن نميز بين ثلاثة نظم أساسية للصرف:

1/ نظام أسعار الصرف الثابتة:

ويعرف هذا النظام أيضاً باسم قاعدة الذهب الدولية.

يستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة توافر ثلاثة شروط أساسية هي:

[1] سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص: 176_177 ، 178-179

أ/ تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

ب/ ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد أو شرط.

ج/ حرية تصدير واستيراد الذهب.

ويترتب على أعمال هذه الشروط وتوافرها ارتباط عملات هذه الدول بشبكة.

2/ نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة:

في ظل نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة تختفي العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.

وفي الوقت الحاضر يطلق على أسعار نظام الصرف الحرة أو المرنة أسم نظام تعويم العملات وفي ظل هذا النظام تتحمل كقاعدة عامة كل من السلطات النقدية والمالية عبئاً معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات، أحداث تغيرات معينة في مستويات الأسعار والدخول في الداخل وأحداث تغيرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال.

وفي هذا النظام يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم:

أ/ التعويم النظيف:

وفي ظل نظام (التعويم النظيف) للعملة تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقا بقوى العرض والطلب في سعر الصرف الأجنبي. وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال الموازنة للصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياجات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تدخل في أسعار الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عملات المضاربة غير الموازنة.

ب/ التعويم غير النظيف للعملة:

أما نظام التعويم غير النظيف يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهدافاً معينة، فقد تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وبالتالي تخفيض عملتها من أجل تخفيض صادراتها بزيادة الطلب العالمي عليها. وقد تدخل هذه السلطات النقديةكمشتريه لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب إلى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضاً.[1]

3/ نظام الرقابة على الصرف:

لقد ظهر نظام الرقابة على الصرف على نطاق واسع لم يعهد ه العالم من قبل في غمار الأزمة العالمية الكبرى في الفترة 1929–1932 عندما أنتشر العمل بها في ألمانياودول أوربا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية وفي أيام هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية وحدوث اختلاف كبير في المدفوعات الدولية ويعرف نظام الرقابة على الصرف:

بأنه عبارة عن الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في هذه الدولة وتتلخص قواعد اللعبة في ظل هذا النظام في ما يلي:

أ/ عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

ب/ إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

ج/اختفاء سوق الصرف الأجنبي بمعناه المعروف عند الحديث عن قاعدة الذهب الدولية عن نظام تعويم العملات.

[1] سامي عفيف حاتم، المرجع السابق، ص: 201-203

أهداف نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

يمكن تلخيص أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي فيما يلي:

أ/ من الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة على الصرف المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقة وتتحصل الوسيلة إلى ذلك في قيام السلطات النقدية بتقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب مع القدر المتاح منه وهو ما يؤدي إلى وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع.

ب/ تستخدم الرقابة على الصرف بهدف حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص للصرف حيث يزداد استخدامه في تمويل إيراد سلع ينتج مثلها في الداخل أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.

ج/ كذلك تستلزم الرقابة على الصرف بهدف دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق إعطاء معاملة تفصيلية للواردات الأساسية التي تخدم مشروعات التنمية الاقتصادية القابلة للتحويل سواء كان ذلك في صورة فرض ضريبة على بعضها ومنح علاوة بمناسبة شراءها.

هـــ/ توجيه رؤوس الأموال الأجنبية للميادين التي تستخدم فيها الاستشارات الأجنبية مع احتياجات السياسات الإحصائية للدولة.

يستخدم نظام الرقابة على الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة التي تتبعها.[1]

[1] سامي عفيفي حاتم، الاقتصاد الدولي، ص: 204

جدول رقم (1-3) يوضح سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولارالأمريكي في الفترة ما بين 2000-2016

العام	سعر الصرف الرسمي
2000	2.57
2001	2.58
2002	2.62
2003	2.57
2004	2.59
2005	2.43
2006	2.16
2007	2.0107
2008	2.0861
2009	2.2804
2010	2.3170
2011	2.6600
2012	3.5637
2013	4.7422
2014	5.7115
2015	6.0107
2016	6.41533

المصدر : بنك السودان المركزي

الفصل الثالث

الاقتصاد السوداني وأسباب هجرة السودانيين

المبحث الأول :

خلفية عن الاقتصاد السوداني :

مقدمة :

يقع السودان في منطقة تلاقي الحضارات ما بين العربية والأفريقية، وكان السودان هو البوابة الهامة في التاريخ الإسلامي التي تم عبرها انتشار الإسلام في أفريقيا. وقد انطلقت البعثات الإسلامية التبشيرية وانتشرت الخلاوي والمساجد والمعاهد الدينية في الدول الإفريقية.

ويمتاز السودان بموقعة الاستراتيجي وموارده وثرواته الطبيعية والقوي البشرية المتمكنة في مجال الزراعة والرعي والصيد، والتي أثبتت قدرتها ووجودها عند استغلال الثروات الطبيعية من معادن ونفط وغيرها .

ولهذه الأسباب فإن السودان أصبح محط أنظار العالم ، حيث يتوقع له نماءً مضطرداً فالمساحة المقدرة للأراضي الصالحة للزراعة حوالي 250 مليون فدان، المستقل منها حاليا اقل من 40 مليون فدان أي نسبة 21% من المساحة الكلية، وتعتمد الزراعة علي الري بواسطة الأمطار والذي يوفر أكثر من 77% من المحاصيل الزراعية التي تستغل كمصدر أساسي لغذاء السكان، بالإضافة لإسهام هذه القطاعات بنسبة تفوق 60% من الصادرات .

حركة الصادرات والواردات وخلق علاقات تجارية متنوعة مع كل هذه العوامل تجعل للسودان موقعا استراتيجيا مميزاً حيث تجاوره العديد من الدول الإفريقية ويقع بموقع استراتيجي علي ساحل البحر الأحمر

والذي يعتبر منفذاً على العالم الخارجي مما يساعد ذلك على حركة الصادرات والواردات وخلق علاقات تجارية متنوعة مع دول العالم [1].

ملامح عن الاقتصاد السوداني :

إن الاقتصاد السوداني مر بمراحل عديدة متقلبة ومتعارضة في بعض الأحيان، فعقب الاستغلال مباشرة في عام 1956م اتبع الاقتصاد السوداني المنهج الرأسمالي الغربي مع الاحتفاظ ببعض ألمبادئ الاشتراكية، وفي عام 1958م بدأت حكومة عبود في انتهاج نظام مختلط أساسه المصلحة العليا للبلاد ، وكانت العلاقات الاقتصادية تتبع الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي، وبعد ذلك استمرت ثورة أكتوبر عام 1964م في النهج الرأسمالي ، ولكن في مايو عام 1969م استولت حكومة مايو علي الحكم في السودان بانقلاب عسكري اشتراكي التوجه، وبدأت النزعة الاشتراكية الصارخة في الاقتصاد السوداني فتم تأميم بعض الشركات والمزارع وتبنت الدولة النظام الاشتراكي في كل نشاطاتها الاقتصادية، ثم بدأت حكومة مايو تتحلل من النظام الاقتصادي الاشتراكي رويدا رويداً خاصة بعد انقلاب هاشم العطا في عام 1970م، ولكن احتفظت الحكومة ببعض المبادئ لاشتراكية ولم تستطيع التخلص منها فاستمرت في الدعم علي السلع الأساسية واستمرت في دعم خدمات العلاج والتعليم وغيرها، واستمر الحال هكذا إلي عام 1974م وفي هذا العام تم لأول مرة في السودان تخفيض قيمة الجنيه السوداني بعد أن كان الجنيه السوداني يساوي أكثر من ثلاث دولارات ، ولم يشهد السودان طيلة الفترة من عام 1956_ 1978م أي تضخم في الأسعار كما أن قيمة الجنيه السوداني كانت ثابتة طيلة هذه الفترة وكان مستوى المعيشة بالنسبة للسكان جيد ولا توجد أي نزعة نحو الخروج من السودان ، إلا انه بعد العام 1978م ارتفعت صادرات

1/سيف الدين حسن صالح ، البترول السوداني قصة كفاح امة ، ص:7

البترول في الدول الغربية الغنية مما أدى إلي ارتفاع الفوائد في تلك الدول الأمر الذي أدى إلي قيام مشاريع لبنيات تحتية ضخمة احتاجت إلي عدد كبير من العاملين ، وزاد الطلب علي العمالة السودانية وخرج من السودان الكثير من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، مما أثر سلبا علي المشاريع التنموية داخل السودان، وفي تلك الفترة ارتفعت أسعار الدولار بصورة كبيرة وبعد أن كان الجنيه يساوي ثلاث دولارات قفز الدولار في نهاية فترة مايو إلي اقل من دولاراً واحداً ، وفي الفترة من عام 1985_ 1989م استمر النظام الاقتصادي الرأسمالي مع الاحتفاظ بقليل من المبادئ الاشتراكية، وفي عام 1989م استولت حكومة الإنقاذ علي السلطة بعد انقلاب عسكري، وانتهجت حكومة الإنقاذ المنهج الاقتصادي الإسلامي، وبدأت في عام 1999م بسياسة التحرير الاقتصادي لتحريك جمود الاقتصاد السوداني مما أدى إلي ارتفاع التضخم بنسبة عالية وصلت في احد شهور عام 1996م إلى 160%، وبعد ذلك بدأ التضخم في الانخفاض إلي إن وصل في عام 2005م 108% كأقل نسبة للتضخم في السودان في الفترة الأخيرة، وقد كان عام 1999م عاماً فاصلا في الاقتصاد السوداني حيث بدأ في هذا العام تصدير البترول السوداني ، وبدأ الاقتصاد السوداني يسترد عافيته مما أدى إلي تسارع وتيرة النمو التي بلغت 10.5% في عام 2007م، وتصاعدت العائدات من البترول السوداني إلي أن وصلت 600 ألف برميل بنهاية 2009م، وبلغت العائدات في عام 2008م حوالي 70 مليون دولار يوميا، ولكن سرعان ما انخفضت أسعار النفط ووصلت إلي 34 دولار مع نهاية 2008م وبداية 2009م، ثم بدأ تذبذب أسعار البترول عالميا ومعها بدأ تذبذب الاقتصاد السوداني الذي أصبح يعتمد علي النفط بصورة كبيرة، وقد انعكست الأزمة المالية العالمية سلبا علي السودان خاصة على صادرات البترول، بالإضافة إلى الأزمات السياسية المتتالية، وأصبح الاقتصاد السوداني أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي .[1]

1/عبد العظيم سليمان المهل ، دراسات سودانية ، دار النشر ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م ، ص 88_89

الوضع الاقتصادي الراهن :

بالرغم من النجاح المطرد بالاقتصاد القومي التي تم تحقيقه في السنوات الماضية والانجازات المتعدد التي تمت الإشارة إليها إلي إن الوضع الاقتصادي تعرض في الفترة الأخيرة لضغوط كبيرة نتيجة لثلاث صدمات خارجية تمثلت في :-

1_ توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل التي أفقدت السودان 50% من عائد إنتاج البترول المنتج في جنوب السودان.

2_ ألازمة المالية العالمية في عام 2008م والتي أحدثت في مرحلتها الثانية ركودا اقتصاديا في الدول المتقدمة ألقى بظلاله علي الدول النامية والسودان واحداً منها .

3_ الصدمة الثالثة تمثلت في انفصال الجنوب والتي أدت إلي إن يفقد السودان 85_ 90% من مصادر النقد الأجنبي و40%من الإيرادات العامة للدولة.

خلقت هذه الصدمات الثلاث تحديات اقتصادية كبيرة يمكن إيجازها في الأتي:

1_ **خلل في العرض والطلب الكليين :** ومن أهم مظاهر ذلك تمثل في قصور الإنتاج المحلي من السلع والخدمات الأساسية لتغطية الاستهلاك المحلي مما يتطلب اللجوءإلي التوسع في الاستيراد لسد الفجوة .

2_ خلل في الموازنة العامة : ناتج من قصور الإيرادات العامة لمقابلة الإنفاق العام مما أدى إلي عجز الموازنة العامة والذي تم تغطيته عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي واللجوء إلي أدوات الدين الداخلي والقروض الخارجية .

3_ خلل في القطاع الخارجي للاقتصاد : وذلك بسبب ضعف صادرات البلاد من السلع الغير بترولية ، والاعتماد علي سد حاجة البلاد من السلع الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق الاستيراد ، فضلا عن تزايد اللجوء للتمويل الخارجي عن طريق القروض لمقابلة التوسع في المشاريع التنموية.

4_ الخلل الناتج من انعكاسات انفصال الجنوب علي مجمل الوضع الاقتصادي الكلي : وتتمثل أهم مظاهره السالبة في فقدان أكثر من ثلاثة أرباع عائدات البترول والذي يمثل أهم مورد في الموازنة العامة .

أدى هذا الوضع لتدهور الأوضاع المالية الراهنة في الموازنة العامة للدولة فقد شهدت عجزا كبيرا ظل يشكل تمويله حاجزا للقائمين عل أمر وزارة المالية ، وقد تفاقم هذا العجز حتى فاق ت نسبته 3.4% من الناتج القومي الإجمالي عقب الانفصال ، وتوقف تدفق إيرادات البترول للخزينة العامة وقد وضعت عددا من البرامج والسياسات الاقتصادية كان من بينها :

1_ خفض الإنفاق العام للدولة .

2_ رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية (المحروقات تدريجياً).

3_ زيادة الإيرادات القومية للدولة .

لقد كشف انفصال الجنوب وتوقف إيرادات البترول عن ثلاث قضايا رئيسية وهي :-

أولا: ضعف الإيرادات القومية للدولة :إذ أن الاعتماد الكبير علي الإيرادات البترولية أدى إلي أن تتجاهل السياسات المالية كيفية توسع المواعين الإيرادية غير البترولية .

ثانيا: الحاجة لإصلاح نظام الدعم الاجتماعي ودعم السلع الاستهلاكية والسلع الأساسية مثل المحروقات والكهرباء . إذا أن الدولة لا تستطيع تحمل هذا الحجم الكبير للدعم والذي وصل إلي 1.3% من الدخل القومي وفاق حجم التحويلات ألولاية مجتمعة في العام الأول للانفصال ، وبرز السؤال عن مدى قدرت الدولة علي الاستمرار في دعم هذا الحجم في ظل المتغيرات الاقتصادية التي حدثت ، وكان رفع الدعم ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتمت برمجة رفع الدعم وخفض قيمة العملة علي مرحلتين في العامين 2012و2013م .

ثالثا: أدت الأوضاع المالية المتأزمة عقب الانفصال إلي إثارة الخلاف الذي يدور لوقت طويل ولكن بصوت منخفض حول عدالة نظام تخفيض الإيرادات والموارد بين الحكومة المركزية والولايات ، حيث يعتقد البعض إن المعايير الحالية لقسمة الموارد بين المركز والولايات لا تمكن الولايات من القيام بمسؤولياتها التي أوكلها لها الدستور ، ذلك إن المركز يحتفظ بالإمكانيات المالية الهائلة علي حساب الولايات، كما يعتقد البض أن قسمة الموارد بين الولايات لا تتم بمعايير عادلة وشفافة ، بحيث يزيل الفوارق التنموية بين الولايات ويراعي احتياجاتها الفعلية ومقدرتها المالية ، وفي ظل هذه التحديات تم إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني في عام 2013م والذي هدف إلي احتواء الأزمة المالية وسد

الفجوتين الداخلية والخارجية وإحداث التوازن الاقتصادي المطلوب مع معالجة الآثار الاجتماعية لهذه الإصلاحات.[1]

التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني:-

1_ الارتفاع الكبير في الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية.

2_ ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب .

3_ اتساع رقعة الفقر في الريف والحضر والزيادة السكانية والهجرة المتزايدة من الريف إلي الحضر .

4_ ضعف الإيرادات العامة للدولة والتي برزت بصورة ملحه بعد توقف إيرادات البترول وضعف الادخار الوطني وعدم القدرة علي استقطاب كل مدخرات السودانيين العاملين في الخارج .

5_ ضعف الإنتاج والإنتاجية في القطاع الحقيقي (الزراعي والصناعي).

6_ تحديات التكلفة العالية للدعم الاجتماعي ودعم السلع الأساسية ومدى قدرة الدولة علي الاستمرار في هذا الدعم .

7_ تدني التدفقات الخارجية في شكل المنح والهبات والقروض في انحسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التطورات السياسية التي حدثت مؤخرا في المنطقة من حولنا مع استمرار الحصار الاقتصادي من الولايات المحددة والمجموعة الأوربية .

[1] أوراق مؤتمر المقتربين ، العام السادس ، جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين في الخارج ، قاعة الصداقة 19_21 أغسطس 2014م ، 94،95،96

8_ التطورات السياسية في جنوب السودان وما أعقبها من انفلات امني وحرب طاحنة امتددت لحدودنا الجنوبية، وأصبحت محدده لإنتاج النفط في جنوب السودان وانعكاساتها السالبة على مناطقنا الحدودية بشكل خاص وعلى الوضع الاقتصادي والأمني بصفة عامة وما قد يترتب عليها من توقف تام لإنتاج البترول في جنوب السودان .

9_ التدخل الخارجي في حزام السافنا الغنية الممتدة من جنوب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق (الجنوب الجديد) وما صحبه من تصعيد للعمليات العسكرية من قبل الجبهة الثورية.

10_ العبء المتزايد للديون الخارجية الجديدة والديون الداخلية والتي بلغت مستوى غير مستدام ويهدد قدرة الدولة علي الاستمرار في التنمية .

11_ قضايا الشفافية والحكومة والإدارة الراشدة للاقتصاد ومحاربة الفساد والمفسدين والتي برزت في الآونة الأخيرة كواحدة من القضايا التي شغلت الرأي العام .

إن هذه التحديات التي تواجه السودان تتطلب وجود التزام سياسي وعقد اجتماعي يحقق التوافق المجتمعي، ويرسم خارطة طريق طويلة المدى لتحقيق النمو المتوازن والمستدام ويؤسس باستقرار الاقتصادي،ويخفض معدلات الفقر والبطالة ، ويرفع عنا أعباء الحصار الاقتصادي ، ويزيل عن كاهلينا عبئ الديون الخارجية المتراكمة، ويسفح المجال لتدفق الأموال الخارجية وتدفق المساعدات الخارجية ورؤوس الاستثمارات والاستثمارات الخارجية ، التي يمكن أن تسخر ثروات البلاد في باطن الأرض وظاهرها إلي زيادة في الدخل القومي ، وزيادة في دخل الفرد وتحسين في مستوى المعيشة ، وارتفاع في الرفاهية الاجتماعية، وتحد من بطالة الشباب وتحاصر الفقر ، وتوسيع قاعدة الإنتاج والارتقاء بالإنتاجية ، وبناء القدرات والمعارف العصرية ومواكبة عصر المعرفة .[1]

1/أوراق مؤتمر المقتربين ، المرجع السابق ، ص:98_99

المبحث الثاني :

أسباب هجرة السودانيين إلى الخارج وتحويلات المغتربين:

مقدمة:

يعتبر السودان من أكثر الدول العربية تفرداً في هجرة عناصره البشرية إلي الخارج ، كما أن جميع الأدلة تؤكد بأن السودان لم ينجح في كبح جماح التيار المتزايد لهجرة تلك العناصر أو حتى الاستفادة منها قدر المستطاع أثناء تواجدها في بلاد المجهر ، حيث تمثل تلك الهجرة مشكلة كبيرة حيث أشارت الأرقام أن عدد المهاجرين الأكفاء في تزايد ، ولاشك أن لزيادة أعداد العناصر السودانية المهاجرة لها أسباب كما يترتب عليها نتائج :[1]

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

مما لاشك فيه أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل الطاردة للعناصر البشرية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة ويتمثل هذا العامل في عدة أسباب منها:

1_ انخفاض مستوي الدخل مع ارتفاع تكلفة المعيشة :كلاهما دفعا بالكثير في القطاع العام والخاص للهجرة.

2_ الارتفاع الهائل في الأسعار: حيث ارتفعت تكلفة الإعاشة بنسب كبيرة من مسكن وملبس ، ويعني ذلك انخفاض مذهل في القوي الشرائية للطبقة الوسطي والطبقة العاملة ، بالرغم من أن الدولة قد أعادت النظر

[1] عبد الرحمن الطيب أيوبية ،مرجع سابق ، 2013م ' ص:83_84

في المرتبات والأجور ولم يؤثر هذا كثيراً حيث أن تزايد ألأسعار بسرعة تصاعدية شديدة جعل من العسير على الغالبية العظمي تيسير أمورهم واحتياجاتهم اليومية من مرتباتهم الضئيلة فوجدوا الحل في الهجرة إلي عالم النفط .

3_ البطالة : إن غالبية العناصر السودانية المهاجرة يعللون أن سبب هجرتهم إلي وجود فرص للعمل في الدول المستقبلة لهم وعدم توافرها في السودان وذلك بسب البطالة المتفشية خاصة بين خريجي الجامعات. (1)

4_الفقر: ولا يقتصر هذا المفهوم على مفهوم واحد ولكنه يمتد ليشمل فقر الإمكانيات والقدرات والذي يعكس نقص الخدمات الأساسية وانخفاض مستوي المعيشة ونوعية الحياة وأيضا يرتبط الفقر بالبطالة .

5_ضعف التنمية وتدهور الوضع الاقتصادي .

6_العائد المادي الكبير الذي يجنيه المغترب أو المهاجر السوداني من الخارج مقارنة بالعائد المحلي .

ثانيا : العوامل الاجتماعية :

1_تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية السودانية .

2_الحصول علي مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع بسب تحسن الوضع الاقتصادي، فالهجرة في السودان أصبحت تعطي الفرد مكانة عالية في المجتمع السوداني .

3_ارتفاع نسبة الشباب في السودان : إذ أن غالبية المجتمع السوداني تقل أعمارهم عن 30 سنة .

[1] عبد الرحمن الطيب أيوبية 'المرجع السابق ' 84_85

4_تأثير أجهزة الأعلام وتطور وسائل الاتصال بجميع أشكالها هذا يتيح فرصة وإمكانية معرفة طرق ومستلزمات الهجرة للخارج .

5_صعوبة الحد من ظاهرة الهجرة مع توسع طرقها وأشكالها وانتشار شبكات التهريب البشري وقوة نفوذها وتأثيراتها وإفرازات العولمة وطبيعة النظام العالمي الجديد.

6_شحن الشباب السوداني بمعنويات الحماس والإصرار على النجاح بسب القصص والحكايات التي تروي عن المهاجرين في الخارج .[1]

[1] عمر يحيى احمد ، هجرة السودانيين للخارج بين عوامل الطرد والجذب والآثار المنعكسة ، جامعة الزعيم الأزهري ، كلية الاقتصاد والعلوم والإستراتيجية 22\7\2015م

ألآثار الاقتصادية للمهاجرين والمغتربين السودانيين :

إن من أكثر الأسباب التي تجعل الفرد في السودان يهاجر أو يغترب هي أسباب اقتصادية في جوهرها تتمثل في الحصول على اكبر قدر من الأموال والثروة وبالتالي يري المغترب أو المهاجر أن العائد يجب أن يكون اقتصادي .

وتؤثر الهجرة والاغتراب على الفرد والمجتمع السوداني بصورة أكبر وعلية يمكن الإشارة إلي هذه الآثار في المؤشرات الآتية :

1_تكون غاية الفرد هي الحفاظ على ثروته و أمواله وبالتالي يصبح حياة الفرد هي المادة والأموال وجمع الثروة وهذا قد يجعل الفرد يدخل حتى في استثمارات ربوية وغيرها حسب نظرية الاختزال المادي للحياة .

2_صعوبة الحصول على وظيفة وذلك لأن المهاجرين والمغتربين السودانيون لا يستطيعون أن يقوموا بنفس الأعمال التي كانوا يقومون بها في دول المهجر، لأن المهاجر يقبل أي وظيفة حتى و إن كانت غير شريفة ولكنة لا يستطيع أن يعمل فيها في وطنه .

3_يؤثر المهاجرين والمغتربين سلباً على النظام الاقتصادي خصوصاً في الدول النامية مثل السودان وذلك لان معظم أموالهم يتم تحويلها بطرق غير شرعية للتهرب من الضرائب والجمارك التي تعرض عليهم من قبل السلطات .

4_ الاستثمار السلبي:في الغالب يدخل المغتربين والمهاجرين السودانيين في استثمارات غيرمجدية اقتصادياً مثل العقارات والمضاربات المالية وشراء الصكوك والسندات الربوية .

5_إن حجم الأموال التي يعود بها المهاجرون إلي دولهم تجعل منهم طبقة منعزلة عن واقع الأمة والدولة وتحول دون أن يؤثر إيجاباً على دولهم ، ومن جانب آخر أن قيمة الشخص المغترب أو المهاجر عندما يعود إلي وطنه ليس في علمه ولا آدابه إنما ينظر إليه المجتمع بنظرة ماديه وبالتالي ترتفع قيمة المغترب كلما ارتفعت وكثرت ثروته .[1]

[1] عمر يحيى احمد ، المرجع السابق

تحويلات المغتربين:

مفهوم تحويلات المغتربين:

تعرف تحويلات المهاجرين بأنها حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات المستخدمين وتحويلات المغتربين والمهاجرين في خارج .

وفقا لتعريفات صندوق النقد الدولي 2010م فان تحويلات العما ل هي:التحويلات الخاصة من العمال المهاجرين الذين يعتبرون مقيمين في البلد المضيف إلي متلقين في بلدهم الأصلي .

أيضا تحويلات المهاجرين هي القيمة الصافية عندما يقوم المهاجرون بتحويله من أصول من بلد إلي أخر عند وقت الهجرة لفترة زمنية لأتقل عن عام .

إذا كان المهاجرين يعيشون في البلد المضيف لعام واحد أو أكثر فإنهم يعتبرون مقيمين بغض النظر عن وضعهم بوصفهم مهاجرين ،أما إذا كانوا قد عاشوا لأقل من عام واحد في البد المضيف فينيقي تصنيف كامل الدخل الذي يحصلون عليه في البلد المضيف باعتباره تعويضات للعاملين،لكن كثير من البلدان تقوم بجمع المعلومات علي جنسية المهاجرين وليس علي أساس نوع إقامتهم ومدتها .

إمكانية التوفير لدى المهاجرين تعتمد بدرجة أساسية علي مستوى المعيشة في البلد المستورد ومدى اندماج المهاجرين في البلد الجديد ونمط الاستهلاك السائد فيه، وكذلك علي الأهداف التي دفعت بالمهاجر ين إلي مفارقة دياره موالاستقرار في بلد المستورد ، ما يعني أن الخطط المستقبلية للمهاجر تمثل نقطة مهمة في مشروع التوفير والادخار .

كذلك تعتمد تحويلات المهاجرين بدرجة كبيرة علي عدد المهاجرين ومستوى دخولهم في البلدان المستوردة فأحياناً نجد إن عدد المهاجرين في دولة ما (أ) يفوق عدد المهاجرين لدولة أخرى (ب) ولكن تحويلات المهاجرين من الدولة (ب) تفوق تحويلات وصفائهم من الدولة (أ) وذلك للفرق لنوعية المهاجرين لكل منهما.[1]

طبيعة التحويلات:

تتمثل تحويلات العمال المهاجرين في التدفقات الآتية :

1ــ النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات الرسمية (المصارف وشركات التحويل المالي).

2ــ النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات غير الرسمية أي من خلال السوق الموازي ، أو غير ذلك من الوسائل غير الرسمية لإرسال التحويلات.

3ــ النقود السائلة التي يحملها المهاجر بصحبته إلى الدولة المصدرة في الإجازات المختلفة أو حين العودة النهائية .

4ــ السلعة العينية التي يتم إرسالها إلى دولة المصدر مثل الهدايا أو السلع الأخرى المستورة إلى دولة الأصل والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين .

5ــ الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أسرهم .

محددات التحويلات :

[1] جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج ، مجلة أفاق الهجرة ، العدد الثامن يونيو 2012 ص100

تعتمد تحويلات العمال المهاجرين بشكل أساسي على ثلاثة مجموعات من العوامل وهي :

أ _العوامل التي تتعلق بالعمال المهاجرين :

تتعلق هذه العوامل بالخصائص الديم وغرافية من حيث العمر والنوع ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية وعدد الأطفال وعدد أفراد الأسرة المقيمين فعلا مع المهاجر في الدولة المضيفة وطبيعة علاقة المهاجرة بعائلته في الوطن ،كما إن مستوى الوظيفة للمهاجر وحجم الدخل يلعبان دورا هاما في تدفق التحويلات إلي دولة المصدرة .

ب_ العوامل التي تتعلق بالدول المستوردة :

تلعب التغيرات الاقتصادية للدولة المضيفة أيضا دورا هاما في تحديد حجم التدفق الصافي للتحويلات من الدول المستوردة للعمالة علي مجموع متنوع من العوامل منها إن معدل النمو الاقتصاد ي يحدد مستويات الأجور التي يحصل عليها المهاجرون من خلال وظائفهم [1] .

من جانب أخر يحدد معدل التضخم في الدولة المستوردة كمية المدخرات التي يمكن أن يحققها العمال أثناء إقامتهم فيها ،حيث نجد انه كلما ارتفع مستوى التضخم كلما انخفض مستوى الأجور وبالتالي تراجع معدل الادخار لدى المهاجرين .

من جانب أخر نجد أن معدلات العائد علي الأصول الاستثمارية المختلفة وبصفة خاصة الأصول المالية في الدول المستوردة للعمال تؤثر علي اتجاه العمال المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلي دول المصدر .

[1] جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج ، المرجع السابق ص101

إذ عادة ما يقبل المهاجرون علي استثمار مدخراتهم في أصول تزداد عائداتها حتى تسهل عملية تحويل المدخرات في حالة العودة السريعة للمهاجر ، كذلك نجد أن القوانين المنظمة والقيود الرقابية المفروضة علي عملية التحويلات في الدول المستوردة تؤثر إجمالا علي عمليات التحويل ، فمثلا هناك دول مستوردة تسمح بتحويل نسبة معينة من دخل المهاجر للخارج بالعملة الصعبة ، وقد يترتب علي هذه السياسات زيادة التحويلات العينية، وكذلك زيادة عمليات تهريب الصرف الأجنبي من جانب العمال وذلك في حالة تجاوز مدخرات المهاجرين الحد الأقصى المسموح به للتحويل.

ج_ قضايا تتعلق بالبلد المصدر:

في حالة إذا ما قرر المهاجر تحويل أموال إلي الدولة المصدرة يجب عليه تحديد آلية التحويل إذا ما كانت رسمية أو غير رسمية ، وما إذا كان التحويل سيتم بالعملة المحلية في الدولة المصدرة أو بالعملات الأجنبية وهذه القرارات تعتمد علي مجموعة من العوامل المرتبطة بالدولة المصدرة .

إن التحويل لسد منصرفات الأسرة غالبا لا يحتاج إلي حوافز كبيرة مثل تحويل مدخرات المهاجرين،حيث يلعب مستوى التضخم واستلام التحويل بالعملة المحلية أو الصعبة ،كذلك الفروق في عائدات المدخرات المالية بين الدول المستوردة والدول المصدرة ، والمناخ الاستثماري ومدى النشاط الاقتصادي للمهاجر دورا رئيسيا في اتخاذ قرار تحويل المدخرات إلي الدولة المصدرة أو إبقائها في الدولة المستوردة .[1]

[1] جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج المرجع السابق ص104

أنواع ووسائل التحويلات :

تنجز تحويلات المهاجرين إلىالدول النامية عبر طريقتين هما :

التحويلات الرسمية : وهي التي تتم عن طريق البنوك ، مكاتب البريد، والمؤسسات المالية غير البنكية ومكاتب التحويل مثل ويسترن ونيون التي تستحوذ بأكثر من 170 ألف فرع لها في العالم وبالتالي علي حوالي 30% من حجم التحويلات في العالم ، كذلك شركة مون غرام وهذا النوع من التحويلات هو الذي يمكن حسابه و يعتمد عليه البنك الدولي في حساب التحويلات الرسمية إلي دولة ما .

التحويلات الغير رسمية: المقصود بها كل انتقال للأموال لا يأخذ الشكل الرسمي ولا يتم تسجيله في الحسابات القومية ، وهذه القناة يصعب حساب الكمية المحولة عبرها لأنها تتم بوسائل مختلفة مثل أن يحضر المهاجر معه بعض المدخرات من المال خلال قضاء إجازته وان يتم التحويل عبر المسافرين إلي الدول النامية من الأهل والأصدقاء ، أو عبر قنوات التحويل غير القانونية لكنها منظمة بشكل جيد وفعال تضمن تسليم المبلغ المحدد في وقت وجيز مقابل رسوم زهيدة نسبيا ، وكذلك عبر آلية تسليم المبلغ في البلد المستورد لأغراض تجارية لأفراد من نفس الجنسية مقابل تسليم ما يعادلهم لمن يليه في البلد المصدر بالعملة المحلية .

وتتسم هذه التحويلات بالسرعة وأيضا بالاقتراب بصورة اكبر من العميل كما أنها لا تشترط أن يكون لدى من يحول الأموال حساب مصرفي، إلا انه في المقابل تفتقد لعنصر الأمان الذي يتوفر لدى القنوات الرسمية للتحويلات ويقدر البنك الدولي التحويلات عبر القنوت غير الرسمية بحوالي 50% من جملة التحويلات عبر القنوات الرسمية.

وتقول الدراسات أن التحويلات عبر الطرق غير الرسمية ترتبط بشكل عكسي بفارق سعر الصرف بين السعر الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي، فكلما كان الفارق قليلا كلما زاد التحويل عبر القنوات الرسمية وكذلك كلما كان الاقتصاد مفتوحا كلما قل التحويل عبرالقنوات غير الرسمية[1].

استخدامات التحويلات :

نحتاج إلى دراسة دقيقة لفهم حقيقة توزيع تحويلات المهاجرين السودانيين للتمكن من توجيهها التوجيه الصحيح باتجاه تعزيز ميزان المدفوعات ولعب دورا فعالا في مجالات الاستثمار والإنتاج دفعا للاقتصاد الوطني. إحدى الدراسات التي قام بها البنك الدولي حول توزيع تحويلات المهاجرين في الدول النامية أظهرت أن معظم التحويلات تستخدم في خمس اتجاهات هي الاحتياجات اليومية للأسرة ، مواجهة مصاريف الدراسة ، مصاريف السكن، الاستثمار وفي مخصصات أخرى تختلف من بلد إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى .

تزايد تحويلات المهاجرين كتدفقات مالية تتسم بالاستقرار خاصة في السنوات الأخيرة مقارنة بغيرها من التدفقات الأخرى كمساعدات التنمية الرسمية وتذبذب الاستثمار الأجنبي المباشر،إنما يطرح جدلا هاما حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التحويلات في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لها .

[1] جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج ،المرجع السابق ص 104

جدول رقم (2-3) يوضح اكبر أربعة بلدان مرسلة للتحويلات من البلدان العربية مرتفعة الدخل للعام 2009م:

الدولة	قيمة التحويلات بمليارات الدولارات
السعودية	26 مليار دولار
الكويت	9.9 مليار دولار
سلطنة عمان	5.3 مليار دولار
البحرين	1.4 مليار دولار

المصدر :جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين في الخارج

سياسات جذب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج:

تأتي أهمية تحويلات العاملين بالخارج لدعم ميزان المدفوعات ورفع الطاقة الادخارية فإنها تعتبر مصدرا متقلبا غير ثابت لذا فان دور هذه التحويلات لتحقيق التنمية يتوقف علي الاستراتجيات الاقتصادية ، لذادرجت الحكومة والبنك المركزي لوضع سياسات تعمل علي تحفيز وجذب هذه التحويلات ومن أهم تلك الحوافز.

أولا: سياسات جذب التحويلات (الحكومية):

1ــ أسعار الصرف والإعفاءات الجمركية :

عملت الحكومة على أعطاء المهاجرين سعر صرف خاص للجنيه السوداني اقل من السعر الرسمي وذلك من بداية السبعينات ومثلا في عام 1978م كان السعر الرسمي للجنيه هو (2.87) دولار وسعر الفعال (250) دولار للجنيه الواحد ، والسعر التشجيعي للعاملين بالخارج هو (1.75) دولار للجنيه الواحد وعند تخفيض القيمة الرسمية في يونيو 1979م ليعادل السعر الفعال وتخفيض الأخير ليصبح (200) دولار للجنيه، لم يعدل السعر التشجيعي للمهاجرين غير انه كان وما زال اقل من السعر الفعال ، استمر السعر التشجيعي للمهاجرين كما هو حتى مارس 1979م حيث عدل إلى (1.50) للجنيه لكنه ارتبطت بالغا نظام الإعفاءات الجمركية الممنوحة للمهاجرين وقد استمرت هذه الأسعار المتعددة للجنيه السوداني حتى سبتمبر 1979م حيث ادخل سعر عرف بسعر الموازي والغي السعر الفعال ، وقد وضع السعر الموازي ،ليعادل الجنيه السوداني حوالي(1.25) دولار وانخفض السعر الرسمي إلى (200) دولار للجنيه ثم تم توحيد

السعر التشجيعي للمهاجرين مع السعر الموازي واستمر تخفيض الجنيه السوداني منذ ذلك الحين كما تم العمل بأثر من سعر صرف للجنيه السوداني .[1]

2_ بيع الأراضي السكنية:

قامت الحكومة ببيع الأراضي السكنية من الدرجة الأولى والثانية للمغتربين علي أن تدفع قيمة هذه الأراضي بالعملات الصعبة ، كان متوسط سعر هذه الأراضي خلال الفترة 1975م و1979م في حدود (3000) دولار أمريكي وهو سعر يقل كثيرا عن سعر السوق حيث تراوحت أسعار السوق إلي 10 و15 ألف جنيه سوداني خلال الفترة من 1975م الي1979م وكان المغتربين الذين يتمكنون من شراء هذه الأراضي يبيعون الدولار للحكومة بمبلغ يتراوح ما بين أكثر من (3) جنيه إلي (5) جنيه وهو سعر يزيد كثيرا علي السعر الذي يحصلون عيه من خلال الإعفاءات الجمركية الكاملة ومن خلال أسعار السوق السوداء وتدافع السودانيين علي الاستحواذ علي هذه الأراضي ولم تستطيع الحكومة الاستجابة إلي طلباتهم المتزايدة ومع ذلك استطاعت الحكومة توزيع (1145) قطعة سكنية منذ 1975م وحتى بداية عام 1979م وكانت القيمة الإجمالية لهذه الأراضي (3.5) مليون دولار أمريكي وكان من الممكن أن يشتري المغتربون هذه الأراضي ثلاث أضعاف القيمة المحددة قامت الحكومة بعرض أسعار تفوق سعر السوق الأسود في بعض الأحيان فكانت السياسات تتحول من نقيض إلي نقيض أخر.

[1] حافظ عمر محمد ، تحويلات المهاجرين ودورها في الاقتصاد السوداني ،آفاق الهجرة ، مركز السودان لدراسات التنمية والسكان ، العدد الرابع ، الخرطوم 2011 ص 98

3_ الاستيراد بدون تحويل قيمة :

تعتبر سياسة الإعفاءات الجمركية هي جزء من النظام ادخل عام 1972م يتيح للأفراد أن يقوموا باستيراد سلع معينة بدل تحويل قيمة العملة بغرض التجار ة طالما باستطاع ة الأفراد تدبير النقد الأجنبي اللازم لشراء سلع مسموح باستيرادها ، وفي البداية كان يسمح لي الشخص دون التحري عن مصدر التمويل وبعداستمرار هذا النظام لأكثر من عامين أوقف العمل به نسبة للشكوك التي أثيرت حول مصدر التمويل ، وبعد رفع بعض الضوابط أعيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة للأغراض التجارية .

الأسس التي وضعت لكي يتم علي أساسها الاستيراد بدون تحويل قيمة هي:

1_ أهمية السلع ووضعها في سلم الأولويات ومدى تغطية المرصود لها في ميزانية النقد الأجنبي لاحتياجات البلاد .

2_ أن تكون السلع ذات عائد جمركي كبير .

ثانيا : سياسات جذب التحويلات (البنكية):

اهتم بنك السودان المركزي بتحويلات العاملين بالخارج علي اعتبار أنها من المصادر المهم ة للنقد الأجنبي حيث كانت تمثل (6%) من إجمالي تحويلات القطاع الخاص وكان ذلك قبل إنتاج وتصدير البترول وكانت هنالك ضوابط وإجراءات خاصة بهذه التحويلات ، ولكن بعد بداية تصدير البترول تم تحرير هذه السياسات في إطار تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وقد أصبح دور البنك المركزي تشجيعيا وتحفيزيا . وفيما يلي استيراد لبعد سياسات البنك المركزي:

الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية :

تتلخص السياسات التشجيعية للسودانيين العاملين بالخارج في منح المغتربين علاوة قدرها (15%) من السعر الرسمي للجنيه عند التحويل للداخل مع منحهم إعفاء جمركي يبلغ (500) جنيه[1].

[1] محمد عطاية الله عبدا لله ، تحويلات المهاجرون وأثرها علي الاقتصاد السوداني ،مركز البحوث والإحصاء ، الخرطوم عام 1986م ، ص16

المبحث الثالث :

اثر تحويلات السودانيين العاملين في الخارج علي الاقتصاد السوداني :

تؤدي التحويلات بصفة عامة إلي تخفيض مستوى الفقر وشدته إذ أنها تسهم في معدلات تراكم رأس المال البشري ، وزيادة الإنفاق علي الرعاية الصحية والتعليم ، وتحسين إمكانيات الحصول علي تقنيات المعلومات والاتصالات وتحسين إمكانيات الحصول علي خدمات القطاع المالي الرسمي ، وتسهم في معالجة وتخفيض بعض المشكلات التي تواجه عملية التنمية مثل عجز ميزان المدفوعات، وندرة النقد الأجنبي ، وضعف المدخرات المحلية ، وقد تؤدي تحويلات المغتربين إلي زيادة الاستهلاك وتوليد ضغوط تضخمية ، وارتفاع عرض النقود نتيجة لزيادة التحويلات .

وقد تؤدي التحويلات إلي زيادة الاستيراد وفي ظل انخفاض القدر ة التنافسية للصادرات فان ذلك ينتج عنه عجز في الميزان التجاري وقد تنخفض تحويلات العاملين بالخارج نسبة لتحويلات الدخول في الدول المضيفة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي ، أو الانخفاض في أسعار النفط التي تعتمد عليه معظم الدول العربية المصدرة للنفط يؤثر ذلك سلبا في الاستيراد والموارد التي تغطي عجز الميزان التجاري .

ارتبطت هجرة السودانيين للخارج بحجم ومساهمة التحويلات في الاقتصاد القومي . ففي فترة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين ظلت تحويلات العاملين بالخارج يشكل حوالي (30%) من إجمالي موارد النقد الأجنبي بالبلاد وقد تراجعت الأهمية النسبية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج بعد اكتشاف

البترول وتصديريه في عام 1999م إذ احتل المركز الثالث في قائمة مصادر النقد الأجنبي بالبلادبعد كل من مصادر البترول وتدفقات الاستثمارات الأجنبية ولكن بعد انفصال الجنوب خروج جزء كبير من صادرات المواد البترولية. [1]

يمكن إن تعود تحويلات السودانيين العاملين بالخارج إلي دورها الطبيعي في المساهمة في توفر النقد الأجنبي واستعادة التوازن الخارجي من خلال معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق التحفيز والتشجيع وان التحويلات تشكل احد المصادر التي تسهم في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتزيد من العرض خاصة في ظل شح موارد النقد الأجنبي في الفترة الحالية [2].

جدول رقم (3-3) يوضح تدفقات الموارد للسودان للعام 2008م

المورد	القيمة
الاستثمار الأجنبي المباشر	2.6 مليار دولار
المساعدات الإنمائية الرسمية	2.4 مليار دولار
مجموعة الاحتياطات الولية	1.4 مليار دولار
إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	13.3 مليار دولار
قيمة التحويلات	2.993 مليار دولار

المصدر : مركز السودان لدراسة الهجرة والتنمية والسكان (مجلة اقتصاديات الهجرة)

[1] عبد المنعم الطيب ، تحويلات المهاجرين السودانيين الحوافز والتسهيلات الجاذبة ،اقتصاديات الهجرة ، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، الخرطوم 2013م ، ص19

[2] مجلة اقتصاديات الهجرة ،مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان ،جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج ،العدد الثامن

يشير الجدول إلى أن تدفقات تحويلات المهاجرين السودانيين إلى الداخل بلغت في العام (2009) حوالي (3) مليارات متجاوزة بذلك التدفقات الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ (2.6) مليار دولار كما تجاوزت أيضا مجموع الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي بلغ آنذاك (1.4) مليار دولار نسبة التحويلات الرسمية إلى السودان مثلت ما يقارب (25%) من إجمالي الصادرات السودانية في العام نفسه .

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية

المبحث الأول:

توصيف النموذج القياسي لدراسة أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على سعر الصرف في السودان

المطلب الأول: تاريخ بناء النماذج وتعريفها واهم خصائصها

اولاً: تاريخ بناء النماذج:

في الاقتصاد الهولندي Tinbergenم وهو نموذج 1937 أول محاولة للنمذجة القياسية كانت في عام Kleinالذي بني على النظرية الكنزية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الامريكية على يد كل من ، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في اوربا الغربية وبعدها إلى انحاء Wharton واعمال and Goldberger نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية.[1]3000م كان هنالك أكثر من 1992العالم، وبحلول عام

ثانياً: تعريف النموذج الاقتصادي وخصائصه:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية.[2]

ويتضح من التعريف السابق أن:

---

[1]إسماعيل السيوفي، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.

[2]مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980–2014)"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

- النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة معينة بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها.1

- الغرض من النموذج تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وممثلة2 للواقع.

- النموذج لا يعكس الواقع الاقتصادي وإنما يعطي صورة مقربة ومهما كبرت فهي ليست حقيقية وإنما 3 صورة تقريبية.

ثالثاً: خصائص جودة النموذج القياسي:[1]

1- المطابقة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

2- القدرة على التفسير أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

3- دقة تقديرات المعالم إذ أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد مثل عدم التحيز والاتساق والكفاءة.

4- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.

5- خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة كلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي بأقصى حد ممكن من البساطة كلما كان النموذج الاقتصادي افضل من غيره، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الدقة في التقدير.

[1] وفاء صلاح الدين على فضل، "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (1980-2012)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.

المطلب الثاني: اقسام المعادلات الهيكلية للنموذج وتركيبها

اولاً: اقسام المعادلات الهيكلية:[1]

1-المعادلات التعريفية: هي المعادلات التي تعرف احد المتغيرات تعريفاً غير مشـروط أي أنها معادلة محاسبية، فإذا عرفنا ان الدخل يساوى الاستهلاك زائد الادخار فيمكن ان نعرف ان الادخار يساوى الدخل ناقص الاستهلاك.

2- المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير وهي سلوك المنتجين والمستثمرين وهي تفسر القرارات التي يتخذونها مثل معادلة الطلب والعرض.

3- المعادلات الفنية: وهي المعادلات التي تختص بالعلاقات الإنتاجية والمستخدمات اللازمة لها وفق المستوى التقني السائد، مثل دالة إنتاج كوب دوغلاس (Cobb Douglas Production Function).

4- المعادلات المؤسسية: هي المعادلات التي لا تصدر عن النظرية الاقتصادية وإنما هي التي تصدر عن نمط معينا من السلوك يحدده العرف والعادات والتقاليد والقانون مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

5- المعادلات التطابقية: هي المعادلات التي تأخذ صيغة التساوي او التطابق لجانبي المعادلة مثال لذلك ان العرض يساوى الطلب.

6- المعادلات التوازنية: وهي تشبه المعادلات التعريفية غير أنها لا تلزم أن تكون صحيحة دائما، فهي ليست متطابقات، وإنما تتحقق صحة هذه المعادلات تحت شروط معينة فقط، وهي تحقيق شروط التوازن إذا لم يتحقق، فلن تتحقق هذه المعادلات.

ثانياً: تركيب النموذج الاقتصادي:

يتركب النموذج من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات وكل معادلة من معادلات النموذج تفسر متغير واحد بدلالة المتغيرات الأخرى وما يتصل بها من مؤشرات ومعلمات وثوابت

[1] إسماعيل السيوفي، مرجع سبق ذكره، ص.34

المطلب الثالث: توصيف النموذج القياسي للدراسة الحالية

أولا: تصنيف متغيرات النموذج:[1]

1. المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معلمات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الداخلي سعر الصرف الموازي.

2. المتغيرات الخارجية: هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمي بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الخارجي في كمية تحويلات المغتربين العاملين بالخارج.

3 المتغيرات المتخلفة زمنياً: إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة إبطاء (تخلف زمني) فإنها في هذه الحالة تعامل معاملة المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها مع المتغيرات الخارجية، في هذه الدراسة ليس هنالك متغيرات متباطئة.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها[2]:

---

[1] مريم عمر حب الله عمر، مرجع سبق ذكرة، ص.134

[2] طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، ص200516

- **أسلوب الانتشار:1**

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصدهذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الأخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولأكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

- **أسلوب التجريب:2**

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية ولا شك في إن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات أنية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.

الهدف من تقدير النموذج: فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.

- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث إلىإسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها أو نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

في هذه الدراسة اعتمد الباحث على أسلوب التجريب لتحديد الشكل الرياضي الملائم لنموذج الدراسة.

ويمكن كتابة نموذج الدراسة في شكلها القياسي التالي:

$$\mathrm{PEX}_t = \beta_0 - \beta_1 * \mathrm{LOG(TRANS)} + \mu_t$$

حيث إن:

: الثابت. $\boldsymbol{\beta_0}$

: معلمة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج. $\boldsymbol{\beta_1}$

: المتغير العشوائي (البواقي). $\boldsymbol{\mu_t}$

: سعر الصرف الموازي (سعر السوق الأسود). PEX

: حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج. TRANS

رابعاً: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم: –

المقصود به تحديد نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك بناءً على إشارة المعلمة حسب افتراض النظرية الاقتصادية.

الإشارات المسبقة لمعلمات نموذج الدراسة:

1) الثابت (β_0 موجبة). حسب افتراض النظرية الاقتصادية يجب إن تكون إشارتها :.

2) معلمة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج (β_1 سالبة). حسب افتراض النظرية الاقتصادية إشارتها : نسبة لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

المطلب الرابع: استقرار متغيرات الدراسة

أولا: اختبارات السكون (الاستقرارية): –

لدراسة أي ظاهرة لابد من التأكد من استقرا ريي وسكون السلاسل الزمنية للبيانات، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية هنالك عدة معايير واختبارات يمكن استخدامها لمعرفة سكون البيانات منها اختبار معنوية

معاملات الارتباط واختبار جزر الوحدة في هذه الدراسة سوف نعتمد على اختبار ديكي فوللر المدمج وهو أحد اختبار جز الوحدة.

: -Unit Root Testاختبار جزر الوحدة

من أهم الأساليب المستخدمة في اختبار استقرا ريّ السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة، حيث يرتكز وديكي فوللر 1979على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، من أهم الاختبارات اختبار ديكي فوللر م:1988م وفيلبس بيرون 1981الموسع

1. اختبار ديكي-فوللر(Dickey-Fuller1979 م):

تعتمد فكرة على انه إذا كان معدل الانحدار للمعادلة يساوي الواحد فان هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة والذي يعني عدم استقرا ريّ بيانات السلسلة الزمنية حيث المعادلة هي:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وله خصائص المتغير العشوائي، وإذا كانت White Noise هو حد الضوضاء الأبيض ε_t حيث ان معنوية احصائياً دل ذلك على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة وتعاني من جذر الوحدة ويجب معالجتها ρ بالفروق التي تكون درجتها $Y_t \sim I(d)$ وتقرأ d ان بيانات السلسلة متكاملة من الدرجة[1].

: -Augmented Dickey-Fuller. اختبار ديكي-فوللر الموسع 2

يقوم اختبار ديكي فوللر-الموسع على إزالة الآثار الهيكلية (الارتباط الذاتي) في السلسلة الزمنية ومن ثم نقوم باستخدام نفس إجراءات اختبار ديكي-فوللر، وتمثله المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

تمثل طول الفجوة الزمنية.[1]m تشير للفرق الأول و Δحيث

[1] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، 207، ص 2012

Phillips-Peron1988اختبار فيلبس-بيرون

يقوم اختبار فيلبس-بيرون على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميه، أي انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1 تقدير بواسطة OLS. لاختبارDickey-Fuller. مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2 تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$. تمثل البواقي.

3 تقدير المعامل المصحح المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة. للبواقي حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}(1 - \frac{i}{I-1})\frac{1}{T}\sum_{t=I+1}^{I} \hat{\varepsilon}_t\, \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4 حساب إحصائية فيلبس بيرون.

$$t_{\hat{\Phi}}^{c} = \sqrt{K} \times \frac{\hat{\Phi} - 1}{\hat{\sigma}_{\Phi}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\Phi}}{\sqrt{K}}$$

مع القيمة الحرجة لجداول ماك $t_{\hat{\Phi}}^{c}$ تشويشاً ابيضاً. وتقارن $\hat{\varepsilon}_t$ عندما تكون 1 والذي يساوي $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$مع كينون.[2]

ثانياً: اختبار استقرار متغيرات الدراسة الحالية

الجدول التالي يوضح مستوى استقرار متغيرات الدراسة (سعر الصرف الموازي – تحويلات السودانيين العاملين بالخارج)، عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج.

---

[1] كامل العلاوي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2011، ص 270.

[2] شيخي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 212.

(ADF)جدول رقم (1):استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج

متغير الدراسة	قيمة اختبار مع PP القاطع	القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5%	مستوي المعنوية	مستوي استقرار السلسلة
تحويلات السودانيين العاملين (TRANS)بالخارج	-3.490069	-3.081002	0.0238	عند الفرق الأول
سعر الصرف الموازي(PEX)	4.876475	-3.065585	1.0000	عند المستوى

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من الجدول رقم (1) يتضح لنا ان متغير سعر الصرف الموازي (PEX) استقرت عند المستوى إذن فهي متكاملة من الدرجة صفر، بينما متغير تحويلات السودانيين العاملين بالخارج (TRANS)استقرت عند الفرق الأول إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولي، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

المطلب الخامس: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

أولا: مفهوم التكامل المشترك: -

عند استخدام سلسلة زمنية غير ساكنة في تقدير معادلة انحدار، فإن الانحدار قد يكون زائفاً، إلا ان ذلك لا يتحقق إذا كانت السلاسل الزمنية لها خاصية الاستقرار أو التكامل المشترك.

ثانياً: تعريف التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين بأن التقلبات في إحدى هاتين السلسلتين يؤدي الي إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، بمعني أنه عند اختبار كل منهما على حدي فإنهما غير ساكنتين، لكن كمجموعة نجد أن هنالك علاقة خطية بينهما يمكن إن تكون ساكنة ومستقرة:[1]

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة: -

اختبار الحدود الجدول رقم (2)Bound Test: -

عدد المتغيرات الخارجية (K)	القيمة المحسوبة (Value)	الاختبار الاحصائي المستخدم (Test Statistic)
1	11.18867	F-Statistic
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
الحد الأعلى I1 Bound	الحد الأدنى I0 Bound	مستوى المعنوية Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9)

11.19) تساوى (F) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة لاختبار باوند 2بناءً على النتائج الاحصائية بالجدول (% وهذه تعتبر دلالة على 1وهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار باوند حتى عند مستوى الدلالة الإحصائية ان هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المفسر (تحويلات السودانيين العاملين بالخارج) إلى المتغير التابع (سعر الصرف الموازي).

[1] محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 676.

المبحث الثاني:

نتائج تقدير النموذج النصف لوغاريثمي لدراسة أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على سعر الصرف

المطلب الأول: نتائج تقدير النموذج(المعادلة نصف اللوغاريثمية)

نتائج دراسة أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على سعر الصرف في السودان خلال الفترة من 2000– 2016م

جدول رقم (3)

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Std. Error	قيمة(t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الكلية للنموذج Prob.(F–Statistic)
C	27.12037	3.532029	7.678412	0.0000	0.000011
LOG(TRANS)	−3.397682	0.526122	−6.457969	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.V9).

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كالأتي:

$$\widehat{\mathrm{PEX}}_t = 27.12037 - 3.397682 * \mathrm{LOG(TRANS)}$$

المطلب الثاني: تقيم نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق المعيار الاقتصادي والإحصائي والقياسي

بعد الانتهاء من التقدير لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقيم نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

اولاً: التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقيم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي للنموذج النصف لوغاريثميلتقدير أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على سعر الصرف في السودان خلال الفترة من 2000م –2016م

- ذا إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.27.12037قيمة معامل الثابت تساوي
- ذات إشارة سالبة وهذه 3.397682قيمة معامل تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تساوي

الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وسعر الصرف، أي وهذا 3.397682كلما زاد تحويلات السودانيين العاملين بالخارج بوحدة ينخفض سعر الصرف بـــــ يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

- **الجدول التالي يوضح التقييم الاقتصادي للنموذج النصف لوغاريثمي(بإيجاز**
- **الجدول رقم (4)**

المتغيرات	المعالم المقدرة	التقييم الاقتصادي
C	27.12037	موافقة للنظرية الاقتصادية
LOG(TRANS)	−3.397682	موافقة للنظرية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

-:ثانياً: التقييم وفق المعيار الإحصائي

يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات وتنقسم إلى ثلاثة أنواع من الاختبارات هي اختبار جودة التوفيق واختبار المعنوية الكلية للنموذج واختبار المعنوية الجزئية للنموذج.

تقيم النموذج النصف لوغاريتمي وفق المعيار الإحصائي

الجدول رقم (5)

المتغيرات	(t)قيمة	معنوية المعالم	f)قيمة (	Prob.(F-Statistic)	$\bar{R}^2$
C	-2.314806	0.0000	41.70537	0.000011	0.717840
LOG(TRANS)	1.464318	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

1. جودة توفيق النموذج "Adjusted R-Squared" :-

على أن المتغير (0.72)يستخدم معاملا لتحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل 72% من التغيرات التي تحدث في المتغير المفسر(تحويلات السودانيين العاملين بالخارج) مسئولة بنسبة 28% هي عبارة عن أثر التابع (سعر الصرف الموازي) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية والباقي المتغيرات الأخرى (العشوائية) الغير مضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج.

2. المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic" :-

وهي اقل من مستوي الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى 0.000011 تساوي Fالقيمة الاحتمالية لاختبار 1%وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج (اختيار الباحث للشكل الرياضي اختيار موفق).المعنوية

3. المعنوية الجزئية للنموذج "T-Statistic" :-

صياغة الفروض:

$H_0: \beta = 0$فرض العـــــدم:

$H_1: \beta \neq 0$الفرض البديل:

قاعدة القرار:

%)، 5% – 1 اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (Tنقبل فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار وقبول فرض العدم يعني إن المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

% – 1 اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (Tنرفض فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار %)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعنى إن المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة 5 إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع)

.

<u>نتائج التقييم الإحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج النصفلوغاريتمي (بايجاز)</u>

<u>الجدول رقم (6)</u>

المتغيرات Variables	(t)قيمة T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الجزئية للنموذج عند 1%	المعنوية الجزئية للنموذج عند 5%
C	7.678412	0.0000	معنوي	معنوي
LOG(TRANS)	-6.457969	0.0000	معنوي	معنوي

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

ثالثاً: التقييم وفق المعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي :

1. مشكلة اختلاف التباين.
2. مشكلة الارتباط الذاتي.
3. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (يستخدم في نموذج الانحدار المتعدد).

4. مشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي.

لكي تتوافر فيها الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوفي فروض الاقتصاد القياسي المستخدمة، إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة، أو تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة .للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد قبول المقدرات إحصائيا

1.اختبار مشكلة اختلاف التباين HeteroskedasticityTest: –

Heteroskedasticity Test

جدول رقم (7)

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
ARCH	Obs*R-squared	0.508855	Prob. Chi-Square(1)	0.4756
Pagan-Godfry	Obs*R-squared	2.872393	Prob. Chi-Square(1)	0.0901

.(Eviews.v9)المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج

من خلال نتائج الجدول رقم (7) نجد ان القيمة الاحتمالية لـــ (Obs*R-squared) أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

أ. اختبار دربن واتسون Durbin Watson:

أداة الحكم على مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في اختبار دربن واتسون:

- **. صياغة الفروض الإحصائية:**

الفرض العدمي H_0.(لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)يوجد استقلال بين البواقي:

:لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).H_1)الفرض العدمي

- **. ألية اتخاذ القرار:**

اتخاذ القرار بشأن قبول او رفض الفرض العدمي بشأن الارتباط الذاتي يتم وفقاً للقواعد التالية:

❖ **نرفض فرض العدم في الحالة الاولي والثانية التالية:**

.$(4 - d_L < DW < 4)$الحالة الأولي: إذا كان

.$(0 < DW < d_L)$الحالة الثانية: إذا كان

❖ **نقبل فرض العدم في الحالة الثالثة والرابعة التالية:**

.$(2 < DW < 4 - d_u)$الحالة الثالثة: إذا كان

.$(d_u < DW < 2)$الحالة الرابعة: إذا كان

❖ **لا نستطيع اتخاذ قرار في الحالة الخامسة والسادسة التالية:**

.$(4 - d_u < DW < 4 - d_L)$الحالة الخامسة: إذا كان

.$(d_L < DW < d_u)$الحالة السادسة: إذا كان

- **. اختبار دربن واتسون Durbin–Watson Test:**

اختبار دربن واتسون

Durbin–Watson stat الجدول رقم (8)

قيمة اختبار دربن واتسون (DW)	القيمة الدنيا (d_L)	القيمة العليا (d_u)
1.168430	1.133	1.381

.13) والملحق رقم (10)المصدر: من اعداد الباحث من واقع نتائج الملحق رقم (

من خلال الجدول رقم (8) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة والجدولية لاختبار دربن واتسون توافق الحالة السادسة($1.133 < DW < 1.381$) وبالتالي لا نستطيع اتخاذ قرار بشأن قبول او رفض فرض العدم وعلية سوف نلجأ الي استخدم اختبار اخر للحكم على مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

ب. اختبار LM:

الجدول رقم (9)

LM	Obs*R-squared	0.841685	Prob. Chi-Square(1)	0.3589

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (9) نجد ان القيمة الاحتمالية لـــ (Obs*R-squared = 0.3589) اكبر 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وهي صفة من صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

ج. اختبار Q-Statistic

Q-Statistic Test

الجدول رقم (10)

LAGفترات التباطؤ	ACالارتباط الذاتي	PACالارتباط الجزئي	Q-Statاختبار كيو	القيمة الاحتمالية
1	0.172	0.172	0.5999	0.439
2	-0.036	-0.068	0.6278	0.731
3	-0.205	-0.193	1.5963	0.660
4	-0.116	-0.053	1.9307	0.748
5	-0.068	-0.058	2.0545	0.842

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

نتيجة اختبار **Correlogram Q-Statistic** حتى التباطؤ الخامس يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج وذلك لان القيمة الاحتمالية في اختبار **Correlogram** أكبر من 5% وهذه دلالة كلها على ان النموذج لا يُعانى من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج وتؤكد نتيجة اختبار

LM.

. اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي: -

Jarque-Bera Test

الجدول رقم (11)

Jarque-Beraقيمة اختبار	Jarque-Beraالقيمة الاحتمالية لـــ
1.199836	0.548857

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviewsv.9).

% وبالتالي هذه تعتبر 5) وهي أكبر من 0.548857 تساوي (Jarque-Beraالقيمة الاحتمالية لاختبار دلالة على ان بواقي النموذجتتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

المطلب الثالث: تقييم مقدرة النموذجالنصف لوغاريثمي على التنبؤ:

اولاً: تعريف التنبؤ: هو تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المتغير المستقل بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر.[1]

اما التعريف الاقتصادي للتنبؤ: فهو عملية تقدير للتطور المستقبلي لقيم الظواهر الاقتصادية استناداً للوضع الراهن والعوامل المؤثرة في تطور تلك الظواهر.

ثانياً: أنواع التنبؤ:

هنالك أنواع عديدة للتنبؤ تتحدد بناءَ على الاتي:[2]

1. **صيغة التنبؤ:** التنبؤ بنقطة والتنبؤ بفترة.

---

[1] طارق محمد الرشيد، سامية حسن منصور، " سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـــ Eviews التنبؤ باستخدام(نماذج الانحدار)" ، مطبعة جي تاون، السودان، 2010م، ص 5.

[2] نفس المرجع، ص.6و 5

2. **فترة التنبؤ:** تنبؤ بعد التحقق وتنبؤ قبل التحقق.

3. **درجة التأكد:** التنبؤ المشروط والتنبؤ غير المشروط.

4. **درجة الشمول:** تنبؤ النموذج المكون من معادلة وتنبؤ النموذج المكون من عدد المعادلات.

ثالثاً: اختبار وتقييم مقدرة نموذج الدراسة على التنبؤ:

قبل استخدام النمـــــــوذج في عملية التنـــــــبؤ ينبغـــي اختبـــــار مقـــــدرة النمـــــــوذج على التنبؤ، ففـــــــــــــــي كثير من الأحيان قد يكون النموذج ذو معنى اقتصادي واحصائي وقياسي إلا انه قد لا يكون ملائم للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع، لهذا من الأهمية ان نقوم باختبار مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ على المستوى التطبيقي.

رابعاً: اختبارات مقدرة النموذج على التنبؤ:[1]

1. اختبار كاي تربيع χ^2:

يعتمد هذا الاختبار على التنبؤ بعد اختبار مقدرة النموذج وفية يتم اختبار معنوية الفرق بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية، فإذا كانت القيم المتوقعة تساوي القيم الفعلية او الفرق بينهما غير جوهري $(H_0: \hat{\mu}f = \hat{\mu}a)$ فإن مقدرة النموذج على التنبؤ عالية، أما إذا كان الفرق جوهري $(H_1: \hat{\mu}f \neq \hat{\mu}a)$ فإن مقدرة النموذج على التنبؤ تكون ضعيفة.

2. اختبار تي T:

يستخدم هذا المعيار لاختبار معنوية الفرق بين القيم التنبؤية والقيم الفعلية بناءً على تحديد الفروض الاتية:

فرض العدم: عدم وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية ($H_0: \hat{\mu}f = \hat{\mu}a$) ويكون النموذج في هذه الحالة ذو مقدرة عالية على التنبؤ.

الفرض البديل: وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية ($H_1: \hat{\mu}f \neq \hat{\mu}a$) ويكون النموذج ذو مقدرة ضعيفة على التنبؤ.

3. اختبار ثايل Theil:[1]

لقد اقترح ثايل هذا الاختبار الذي يتوقف على الاتي:

- اذا كان التغير الفعلي (dt) يساوي التغير الفعلي (da) فإن قيمة معامل ثايل (T) تساوي صفر (T=Zero) وهذا يشير إلي مقدرة النموذج الكبيرة على التنبؤ.
- اذا كان التغير المتوقع (dt) يساوي الصفر فان قيمة معامل ثايل (T) تساوي الواحد (T=1) وهذا يشير الي الحالة التي يتوقع فيها بأن المتغير التابع سوف يكون ثابت عبر الزمن.
- كلما ذادت قيمة معامل ثايل (T) عن الواحد كلما دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ[1].

خامساً: اختبار مقدرة النموذج النصف لوغاريثمي "أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على سعر الصرف" على التنبؤ:-

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لثايل والذي يعتمد على الفروض الاتية:

فرض العدم: تكون مقدره النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر.
الفرض البديل: تكون مقدره النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل ثايل اقرب الى الواحد الصحيح.

[1] نفس المرجع السابق، ص 19.

جدول رقم (12):الجدول التالي يوضح نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل

قيمة الاختبار	اسم الاختبار
0.159544	**Theil Inequality Coefficient**

(Eviews. v9).المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج

من خلال نتائج الجدول رقم (12) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.16) وهي قريبة من الصفر مما يشير الي مقدرةالنموذجعلى التنبؤ.

خلاصة القول: من خلال تقييم النموذج النصف لوغاريثمي لدراسةأثر تحويلات السودانيين العاملين مِنجد ان النموذج النصف لوغاريثميقد اجتاز 2016م –2000بالخارج على سعر الصرف خلال الفترة من المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي، كما ان نتائج اختبار ثايل قد دلت على مقدرة النموذج على التنبؤ، وبالتالي يمكننا الاعتماد على النموذج النصف لوغاريثمي لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

المبحث الثالث:

اختبار علاقة الارتباط بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج:

اولاً: تعريف الارتباط البسيط

هو تقدير قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، ويرمز له بالرمز ρ في حالة المجتمع والرمز r في حالة العينات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1) و (−1).[1]

ثانياً: تحديد اتجاه العلاقة

إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة (+) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة طردية بين المتغيرين، اما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة (−) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة عكسية.

ثالثاً: تحديد قوة الارتباط

.rتحديد قوة الارتباط تعتمد على قيمة معامل الارتباط

جدول رقم (13): تحديد قوة الارتباط[2]

قيمة معامل الارتباط	قوة الارتباط
$r = 0$	لا يوجد ارتباط
$0.01 \leq r \leq 0.30$	ارتباط ضعيف
$0.31 \leq r \leq 0.69$	ارتباط متوسط

[1] حسن عبدالله اسحق، "سلسلة محاضرات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS"، محاضرة فيديو بعنوان (المحاضرة الثالثة – الارتباط)،مرفوعة على صفحة اكاديمية التحليل الاحصائي على الرابط https://www.facebook.com/ASA2004/videos/811490892332076/ ، تاريخ الزيارة 2017/9/7م.

[2] حسن عبدالله اسحق، مرجع سبق ذكرة، تاريخ الزيارة 2017/09/07م.

$0.70 \leq r \leq 0.99$	ارتـــــــباط قـــــــــوي
$r = 1$	ارتبـــــــاط تام

رابعاً: اختبار علاقة الارتباط بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارجخلال الفترة من م:2016م الي 2000

. صياغة الفروض1

فرض العدم:

$$H_0 : r = 0$$

:معامل الارتباط بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج غير معنوي.H_0

الفرض البديل:

$$H_1 : r \neq 0$$

:معامل الارتباط بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارجمعنوي.H_1

. تحديد نوع مقياس الارتباط المناسب لبيانات الدراسة الحالية:2

ثلاثة مقاييس لمعامل الارتباطSPSSيقـــــدم برنامـــــج

أ. معامل بيرسون.Pearson : يستخدم في حالة المتغيرات الكمية

ب. معامل سبيرمان.Spearman : تستخدم في حالة المقاييس الترتيبية

ج. معامل كنـــــدال.Kendall's : يستخدم ايضاً في حالة المقاييس الترتيبية

بما ان بيانات الدراسة الحالية هي بيانات كمية فإن المقياس المناسب لاختبار علاقة الارتباط بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارجهو مقياس بيرسون.

. نتائج ارتباط بيرسون بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج في السودان خلال 3 م:2016م الي 2000الفترة من

جدول رقم (14): نتيجة اختبار بيرسون لقياس الارتباط بين سعر الصرف الموازي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

Pearson Correlationقيمة معامل اختبار بيرسون	القيمة الاحتمالية Sig. (2-Tailed)
- 0.637	0.006

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (SPSS v16).

من خلال نتائج اختبار بيرسون الواردة في الجدول رقم (14) أعلاه يتضح لنا ان هنالك علاقة ارتباط عكسي متوسط وذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الموازي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

جدول رقم (15): نتيجة اختبار بيرسون لقياس الارتباط بين سعر الصرف الرسمي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

Pearson Correlationقيمة معامل اختبار بيرسون	القيمة الاحتمالية Sig. (2-Tailed)
- 0.619	0.008

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (SPSS v16).

من خلال نتائج اختبار بيرسون الواردة في الجدول رقم (15) أعلاه يتضح لنا ان هنالك علاقة ارتباط عكسي متوسط وذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

مناقشة الفرضيات: -

بعد دراسة وتحليل تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وتقيمها لما لها من أثر على النشاط الاقتصادي وبعد تقدير النموذج النصف لوغاريثمي لدراسة أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة من (2000-2016 م) وتحديد إشارات المعالم وتقييمها من الناحية القياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج، حيث بلغت قيمة معامل تحويلات السودانيين العاملين بالخارج (27.12037) ذات إشارة سالبة مما يدل علي عكسية العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج، وهي ذات دلالة معنوية لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0000) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (0.01).

2. هنالك علاقة ارتباط عكسي متوسط وذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الموازي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين (0.637 -) ذات إشارة سالبة مما يدل على عكسية العلاقة، ومتوسطة لأنها وقعت بين (0.69 و 0.31)، وهي ذات دلالة إحصائية لان القيمة الاحتمالية قد بلغت (0.006) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية حتى عند مستوى المعنوية (0.01).

2. هنالك علاقة ارتباط عكسي متوسط وذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين (0.619 -) ذات إشارة سالبة مما يدل على عكسية العلاقة، ومتوسطة لأنها وقعت بين (0.69 و 0.31)، وهي ذات دلالة إحصائية لان القيمة الاحتمالية قد بلغت (0.008) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية حتى عند مستوى المعنوية (0.01).

النتائج: –

1. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج حيث بلغت القيمة المحسوبة لاختبار الحدود (11.19) وهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار باوند حتى عند مستوى الدلالة الإحصائية 1% وهذه تعتبر دلالة على ان هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المفسر (تحويلات السودانيين العاملين بالخارج) إلى المتغير التابع (سعر الصرف الموازي)،وبذلك يصبح النموذج له خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.

2. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة عكسيةبين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

3. دلت نتائج ارتباط بيرسون على وجود علاقة ارتباط عكسي متوسط وذات دلالة إحصائية بين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وكل من سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي حتى عند مستوى المعنوية (1%).

4. دلت نتائج التحليل على مقدرة النموذج النصف اللوغاريثمي على التنبؤ بأثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على سعر الصرف، حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.16) وهي قريبة من الصفر مما يدل علي مقدرة النموذج على التنبؤ.

التوصيات:

توصيات بدراسات مستقبلية: -

1. محددات سعر الصرف في السودان.

2. استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لتقدير دالة سعر الصرف في السودان.

3. دراسة مقارنة بين نموذج الشبكات العصبية ونماذج بوكس جنكيز للتنبؤ بحجم تحويلات السودانيين العاملين في الخارج.

قائمة المراجع والمصادر:

اولاً: القران الكريم:

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

ثالثاً: الكتب باللغة الأجنبية:

رابعاً: الرسائل والأوراق الجامعية العلمية:

خامساً: التقارير:

سادساً: الشبكة العنكبوتية:

الملاحق :

ملحق رقم (1): بيانات الدراسة

OBS	سعر الصرف الموازي(PEX)	سعر الصرف الرسمي (OEX)	تحويلات السودانيين العاملين بالخارج (TRANS)
2000	2.585000	2.57	668.60
2001	2.650000	2.61	818.70
2002	2.680000	2.61	1085.90
2003	2.640000	2.6	1218.40
2004	2.625000	2.51	1580.20
2005	2.435000	2.31	1025.96
2006	2.171000	2.31	1064.15
2007	2.015000	2.01	1766.69
2008	2.057000	2.1	3100.45
2009	2.604000	2.33	2106.14
2010	2.823406	2.28	1845.09
2011	3.626791	2.32	437.650
2012	5.535482	2.66	401.370
2013	7.107260	3.56	424.040
2014	8.807337	5.71	314.080
2015	9.680786	6.01	149.100
2016	14.45537	6.22	153.400

المصدر: بنك السودان المركزي إدارة الإحصاء، .....

ملاحق استقرار متغيرات الدراسة عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج

استقرار المتغير التابع (متغير سعر الصرف الموازي) عند المستوي 2)ملحق رقم (:

Null Hypothesis: PEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.876475	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PEX)
Method: Least Squares
Date: 10/26/17 Time: 00:13
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEX(-1)	0.409445	0.083963	4.876475	0.0002
C	-0.845804	0.383638	-2.204692	0.0447

R-squared	0.629434	Mean dependent var	0.741898
Adjusted R-squared	0.602965	S.D. dependent var	1.288111
S.E. of regression	0.811648	Akaike info criterion	2.536969
Sum squared resid	9.222816	Schwarz criterion	2.633542
Log likelihood	-18.29575	Hannan-Quinn criter.	2.541914
F-statistic	23.78001	Durbin-Watson stat	1.944809
Prob(F-statistic)	0.000245		

ملحق رقم (3): استقرار المتغير المستقل (متغير تحويلات المغتربين) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(TRANS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.490069	0.0238
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRANS,2)
Method: Least Squares
Date: 10/26/17 Time: 00:17
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TRANS(-1))	-0.964558	0.276372	-3.490069	0.0040
C	-43.12587	173.3646	-0.248758	0.8074

R-squared	0.483729	Mean dependent var	-9.720000
Adjusted R-squared	0.444016	S.D. dependent var	899.1082
S.E. of regression	670.4141	Akaike info criterion	15.97723
Sum squared resid	5842915.	Schwarz criterion	16.07164
Log likelihood	-117.8293	Hannan-Quinn criter.	15.97623
F-statistic	12.18058	Durbin-Watson stat	2.004069
Prob(F-statistic)	0.003989		

ملحق رقم (4): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 10/26/17 Time: 00:22
Sample: 2001 2016
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.18867	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(PEX)
Method: Least Squares
Date: 10/26/17 Time: 00:22
Sample: 2001 2016
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.073562	0.793870	-1.352314	0.1993
TRANS(-1)	0.000119	0.000358	0.331144	0.7458
PEX(-1)	0.433776	0.113697	3.815183	0.0021

R-squared	0.632533	Mean dependent var	0.741898
Adjusted R-squ...	0.576000	S.D. dependent var	1.288111
S.E. of regression	0.838757	Akaike info criterion	2.653569
Sum squared re...	9.145671	Schwarz criterion	2.798429
Log likelihood	-18.22855	Hannan-Quinn criter.	2.660987
F-statistic	11.18867	Durbin-Watson stat	1.988800
Prob(F-statistic)	0.001493		

ملاحق نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار النصف لوغاريثمي

ملحق رقم (5): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PEX
Method: Least Squares
Date: 10/25/17 Time: 23:50
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.12037	3.532029	7.678412	0.0000
LOG(TRANS)	-3.397682	0.526122	-6.457969	0.0000

R-squared	0.735475	Mean dependent var	4.499908
Adjusted R-squared	0.717840	S.D. dependent var	3.524474
S.E. of regression	1.872157	Akaike info criterion	4.202190
Sum squared resid	52.57457	Schwarz criterion	4.300215
Log likelihood	-33.71862	Hannan-Quinn criter.	4.211934
F-statistic	41.70537	Durbin-Watson stat	1.168430
Prob(F-statistic)	0.000011		

ملحق رقم (6)اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار Pagan Godfry:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.049766	Prob. F(1,15)	0.1012
Obs*R-squared	2.872393	Prob. Chi-Square(1)	0.0901
Scaled explained SS	2.570945	Prob. Chi-Square(1)	0.1088

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/26/17 Time: 00:26
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.96256	8.586075	2.092057	0.0539
LOG(TRANS)	-2.233523	1.278960	-1.746358	0.1012

R-squared	0.168964	Mean dependent var	3.092622
Adjusted R-squared	0.113562	S.D. dependent var	4.833797
S.E. of regression	4.551061	Akaike info criterion	5.978729
Sum squared resid	310.6823	Schwarz criterion	6.076754
Log likelihood	-48.81919	Hannan-Quinn criter.	5.988473
F-statistic	3.049766	Durbin-Watson stat	1.649771
Prob(F-statistic)	0.101189		

ARCH: اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار 7)ملحق رقم (

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.459874	Prob. F(1,14)	0.5087
Obs*R-squared	0.508855	Prob. Chi-Square(1)	0.4756

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/26/17 Time: 00:28
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.691570	1.699180	2.172560	0.0475
RESID^2(-1)	-0.377188	0.556210	-0.678140	0.5087

R-squared	0.031803	Mean dependent var	2.915997
Adjusted R-squared	-0.037353	S.D. dependent var	4.935343
S.E. of regression	5.026674	Akaike info criterion	6.183863
Sum squared resid	353.7443	Schwarz criterion	6.280436
Log likelihood	-47.47090	Hannan-Quinn criter.	6.188808
F-statistic	0.459874	Durbin-Watson stat	1.332810
Prob(F-statistic)	0.508737		

ملحق رقم (8): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.729259	Prob. F(1,14)	0.4075
Obs*R-squared	0.841685	Prob. Chi-Square(1)	0.3589

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/26/17 Time: 00:31
Sample: 2000 2016
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.308515	3.582605	0.086115	0.9326
LOG(TRANS)	-0.035083	0.532523	-0.065881	0.9484
RESID(-1)	0.287223	0.336340	0.853967	0.4075

R-squared	0.049511	Mean dependent var	-3.97E-15
Adjusted R-squared	-0.086273	S.D. dependent var	1.812708
S.E. of regression	1.889285	Akaike info criterion	4.269059
Sum squared resid	49.97155	Schwarz criterion	4.416096
Log likelihood	-33.28700	Hannan-Quinn criter.	4.283675
F-statistic	0.364630	Durbin-Watson stat	1.442445
Prob(F-statistic)	0.700858		

ملحق رقم (9): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار Q-Statistic

Date: 10/26/17 Time: 00:30
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.172	0.172	0.5999	0.439
		2	-0.036	-0.068	0.6278	0.731
		3	-0.205	-0.193	1.5963	0.660
		4	-0.116	-0.053	1.9307	0.748
		5	-0.068	-0.058	2.0545	0.842

ملحق رقم (10): اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Jarque–Bera

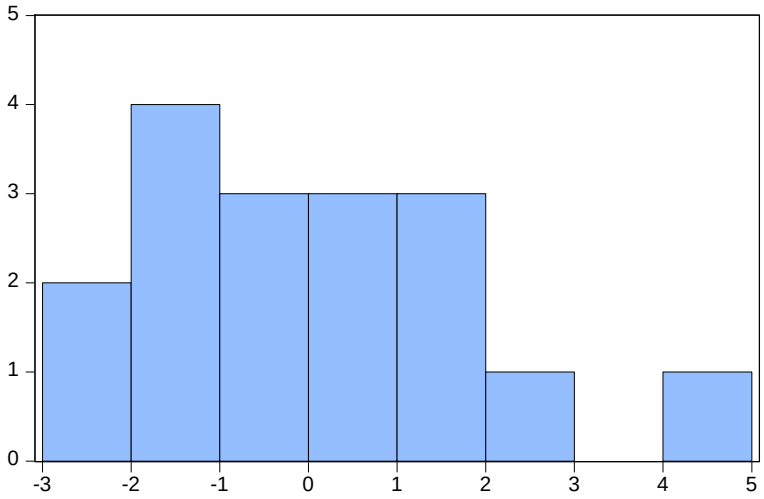

Series: Residuals	
Sample 2000 2016	
Observations 17	
Mean	-3.97e-15
Median	-0.338845
Maximum	4.435696
Minimum	-2.830853
Std. Dev.	1.812708
Skewness	0.633307
Kurtosis	3.299293
Jarque-Bera	1.199836
Probability	0.548857

ملحق رقم (11): اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام اختبار Theil

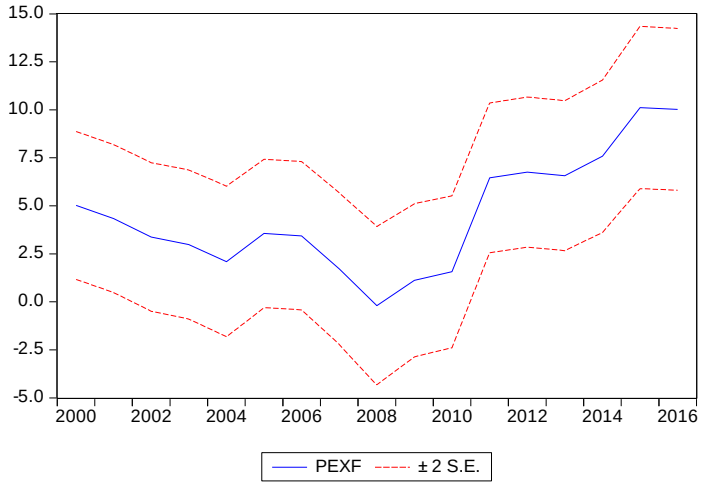

Forecast: PEXF	
Actual: PEX	
Forecast sample: 2000 2016	
Included observations: 17	
Root Mean Squared Error	1.758585
Mean Absolute Error	1.414070
Mean Abs. Percent Error	41.37792
Theil Inequality Coefficient	0.159544
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.076659
Covariance Proportion	0.923341

ملحق رقم (12): اختبار ارتباط بيرسون بين التحويلات النقدية وسعر الصرف الموازي

Correlations

		PEX	TRANS
PEX	Pearson Correlation	1	-.637**
	Sig. (2-tailed)		.006
	N	17	17
TRANS	Pearson Correlation	-.637**	1
	Sig. (2-tailed)	.006	
	N	17	17

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (12): اختبار ارتباط بيرسون بين التحويلات النقدية وسعر الصرف الرسمي

Correlations

		TRANS	OEX
TRANS	Pearson Correlation	1	-.619**
	Sig. (2-tailed)		.008
	N	17	17
OEX	Pearson Correlation	-.619**	1
	Sig. (2-tailed)	.008	
	N	17	17

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).